السلطة الحاكمة ومشيخة الأزهر

(١٩١١ – ١٩٦١م)

إعـــداد

سيد محمد عبد العال

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب بقنـــا – جامعة جنوب الوادي

٢٠٠٢م

السلطة الحاكمة ومشيخة الأزهر ١٩١١ — ١٩٦١ م

كانت إدارة الجامع الأزهر منذ نشأته تعود للسلطة الحاكمة فى مصر كباقى المساجد الجامعة بالديار المصرية ، وكان يباشر شئون الجامع الداخلية مشايخ المذاهب الأربعة وشيوخ الأروقة بمعاونة خطيب المسجد والمشرف ومعاونيه من العمال ، وقد ظل هذا النظام متبعاً مدة الفاطميين والأيوبيين والمماليك البحرية ، ثم تغير الوضع على عهد السلطان برقوق أول سلاطين المماليك الجراكسة والذى عين فى سنة ١٣٨٢ م للأزهر ناظراً كان يختار من بين كبار موظفى الدولة ، ودوره هو الإشراف على الجامع وتدبير أموره [١] ، وجاء العهد العثمانى ليشهد إنشاء منصب " مشيخة الجامع الأزهر " ، والذى أحاط الغموض بتاريخ إنشائه واسم أول شاغليه ، ومع ذلك فإن غالبية الباحثين قد أجمعوا على أن الشيخ محمد بن عبد الله الخرشى المتوفى سنة ١٦٨٩ م هو أول من تولى المشيخة [٢] ، إلا أن هناك من عارض هذا الرأى ، ورجّح أن يكون الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبدالحق السنباطى المتوفى سنة ١٥٤٣ م هو أول شيوخ الجامع الأزهر [٣] ومن الممكن ترجيح الرأى الثانى [٠] . وبذلك يتضح أن إنشاء منصب المشيخة كان بناءً على إرادة السلطة الحاكمة ، حيث قيل أن السبب فى نشأته يعود إلى زيادة مشاكل الجامع وتعدد أعماله ، فكانت الحاجة إلى وضع رجل من أهل الأزهر ليقوم على شئونه كبديل للسلطة الحاكمة [٤] ، وقيل بأن إنشاء المشيخة كان مرتبطاً بذلك التغيير الذى طرأ على نظام القضاء فى مصر أثناء عهد السلطان سليمان القانونى ، وهو ما عرف بعثمنة القضاء المصرى ليكون تحت سيطرة الأتراك بعد أن كان بأيدى علماء الأزهر [٥] ، فكانت المشيخة ترضية من جانب العثمانيين لهؤلاء العلماء ، وإبعادهم عن أمور القضاء لحساسيتها واتصالها بأحوال الناس [٦] .

ولقد ظلت نظرة السلطة الحاكمة على عهد الدولة العثمانية لمنصب شيخ الأزهر على الدوام تتسم بالحذر الشديد تجنباً لإثارة مشاعر المصريين ، لذلك قامت سياستها نحو المنصب وشاغله على عدة مبادئ : فلم تعين أى عالم عثمانى فى هذا المنصب ، ولم تتدخل فى عملية اختيار من يشغله ، كما أنها لم تفرض المذهب الحنفى وهو مذهب الدولة الرسمى كشرط لاختيار من يشغل المنصب ، والمعنى المستفاد من هذه الحقيقة أن الدولة العثمانية قد أمسكت عن الزج بنفسها فى شئون الأزهر [٧] ، ومن جانب آخر لم تضع السلطة الحاكمة قوانين محددة توضح طريقة تعيين مشايخ الأزهر ، وتحدد بالتالى نطاق علاقتهم الوظيفية مع هذه السلطة ، الأمر الذى جعل اختيار شيخ الأزهر يتم باتفاق العلماء فيما بينهم ، فإذا ما

أجمعوا على اختيار أحدهم ، قامت السلطة الحاكمة بإعلان تعيينه بالمنصب ، أما إذا اختلفوا فى هذا الصدد ، فإن السلطة تعمد إلى اختيار أكثرهم أتباعاً [٨] . وإذا كان محمد على قد سلك الطريق نفسه المتبع فى عملية الاختيار هذه [٩] ، إلا أنه كان قد وضع شرطاً لمن يتم اختياره ، فلقد كان رده على المشايخ الذين طلبوا إذنه فيمن يخلف الشيخ الشرقاوى بالمشيخة سنة ١٨١٢ م : " أن يختاروا شخصاً خالياً من الأغراض " وبعد ذلك تكون موافقته [١٠] ، وهو ما يعنى أن تغييراً قد بدأ يحدث فى موقف السلطة الحاكمة من مسألة مشيخة الأزهر ، وذلك فى صورة شروط لمن يتم اختياره للمنصب ، والحقيقة أن هذا يتطابق وطبيعة انفراد محمد على بالحكم .

وعلى أية حال فإن هذا التغيير الذى حدث فى عهد محمد على من حيث تدخل السلطة الحاكمة فى مسألة المشيخة قد استمر من بعده ، لدرجة تعرض شيخ الأزهر للعزل من قبل هذه السلطة ، بعد أن كانت العادة بقاءه فى منصبه حتى وفاته [*] ، ولكن السلطة الحاكمة كسرت هذا التقليد حينما عزل الشيخ مصطفى العروسى من منصبه فى سنة ١٨٧١ م ، ثم أصبح يوعز إلى شيخ الأزهر المغضوب عليه أن يقدم استقالته للسلطة الحاكمة [١١] . ولم تكتف السلطة الحاكمة بذلك ، بل عمدت إلى تقييد سلطته ، ففرضت عليه العمل من خلال مجلس للإدارة ، حيث نصت المادة رقم ٥ من قانون الأزهر الصادر فى ٢٩ يونيه ١٨٩٥ م على تشكيل مجلس إدارة للجامع الأزهر من خمسة أعضاء غير الرئيس وهو بالطبع شيخ الأزهر ، والذى فرضت عليه المادة رقم ٢ من هذا القانون ضرورة تنفيذ قرارات المجلس [١٢] ، ثم جاء القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ م ليقر فى مادته رقم ٢ تشكيل مجلس عال يكون له الحق فى الإشراف على المعاهد العلمية الإسلامية ، حيث كانت السلطة الحاكمة ممثلة فيه من خلال وجود عضوين لها بداخله هما : رئيس الديوان العربى الخديوى ، ومدير عموم الأوقاف [١٣] . وعند صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م ، أقر فى مادته رقم ٨ تشكيل " مجلس الأزهر الأعلى " كبديل للمجلس السابق [١٤] والغرض منه بالطبع تقييد سلطات شيخه .

ومع ذلك فإن السلطة الحاكمة إن كانت قد أنشأت منصب " مشيخة الأزهر " فإنها لم تضع القوانين التى تحدد كيفية اختيار من يشغله ، وحتى عندما بدأت هذه السلطة تتدخل فى مسألة تعيين شيخ الأزهر أثناء القرن التاسع عشر ، وذلك فى صورة وضع شروط لمن يتم اختياره للمنصب ، أوفى صورة إصدار أمر بعزله ، ووضع المواد القانونية التى تحد من سلطته ،فإنها لم تضع قوانين مكتوبة تنظم كيفية اختياره وأمر تعيينه [*] ، إلى أن صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م . فلقد جاء هذا القانون

ليقرر فى مادته رقم ٢٣ ، أن اختيار شيخ الجامع الأزهر يكون من " هيئة كبار العلماء " ، والتى كانت قد تكونت بمقتضى هذا القانون أيضاً ، والذى وضع مجموعة من الشروط لمن ينتمى إليها فى المادة رقم ١٠٨ (*) ، كما أن القانون حدد جهة الاختيار والتعيين فى المادة رقم ٢٢ ، وذلك حينما أقر أمر اختيار وتعيين شيخ الأزهر بواسطة الخديوى (١٥) ، والشىء الجدير بالذكر أن بعض نواب مجلس شورى القوانين الذين ناقشوا هذا القانون كانوا يرغبون فى أن يتم اختيار شيخ الأزهر بواسطة الانتخاب من جانب هيئة كبار العلماء نفسها ، والتى تعرض اختيارها على السلطة الحاكمة ، وهى بالدرجة الأولى الخديوى ليقرر أمره فى هذا الاختيار ، إلا أن هذا الرأى رفض بعد مناقشات مطولة (١٦) .

وهكذا وضع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م الأساس الذى يتم عليه اختيار شيخ الأزهر وتعيينه ، والذى أصبح بيد "خديوى مصر " أعلى سلطة فى البلاد دون غيره ، الأمر الذى سيؤدى بعد ذلك إلى إثارة النقاش بين أعضاء اللجنة التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ م ، حيث رأى بعض أعضائها أن حقوق سلطان البلاد " الملك فيما بعد " فى تعيين الرؤساء الدينيين ومن بينهم شيخ الأزهر من الواجب أن تنتقل إلى الحكومة من جهة التنفيذ ، وإلى البرلمان من جهة التشريع والإشراف ، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة ، ثم طلبوا تنازله عن هذه الحقوق إلى هاتين الجبهتين (١٧) . ومن جانب آخر ، كان الملك فؤاد يحرص تماماً على تبعية الأزهر والمعاهد الدينية لسلطته المطلقة (١٨) ، ولعل هذا يرجع فى كثير منه إلى رغبته فى أن يكون الأزهر ملعباً ينفرد هو باللعب على أرضه ، ومن خلال علماء الدين يمكن أن ينفذ إلى الكثير مما يتطلع إليه ، خاصة وهو يعلم علم اليقين مدى ما يملكه هؤلاء من سلطة على عقل الجماهير (١٩) ، كما أن الدور الذى لعبه الأزهريون فى ثورة ١٩١٩ م لم يكن ببعيد عنه ، من هنا كان حرصه التام على تبعية الأزهر والمعاهد الدينية له فى دستور ١٩٢٣ م ، وقد ساعده الأزهريون فى ذلك ، لأنهم رأوا أن انضمامهم للحكومة فى النظام النيابى الجديد سيكون معرضاً لهم ولمعهدهم لشىء من تدافع وتصادم الأحزاب ، أو للإلغاء والإثبات الذى قد تقوم به الحكومات لذلك طرأ لهم أن تبعيتهم لولى الأمر فى النظام الجديد أفضل لهم ، وطلبوا أن يظل الأزهر فى نظام الحكم الجديد تابعاً للملك (٢٠) .

على أية حال ، كان عدم رضاء الملك فؤاد عن مشروع الدستور سبباً قوياً فى استقالة وزارة عبدالخالق ثروت (٢١) ، وعندما جاءت وزارة محمد توفيق نسيم إلى الحكم أدخلت على مشروع الدستور تعديلات ، والتى كان منها الإقرار بما للملك من حقوق بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى (٢٢) ، حيث أقرت المادة رقم ١٥٣ (*) من

الدستور هذا الحق ، وبخاصة من جهة تعيين الرؤساء الدينيين ، ومن بينهم بالطبع شيخ الأزهر [٢٣] ، وقد علق أمين الرافعى على ذلك بقوله : " إن هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر وأن الملك يصدر فى شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر" ، مؤكداً على أن نص هذه المادة يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من حيث هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة [٢٤] ، بينما اعتبر عبد العزيز فهمى هذه المادة بمثابة خلق حق دستورى للملك [٢٥] ، كما أنها ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستورياً ، وقتلت أصالة سيادة الأمة دستورياً أيضاً [٢٦] ، وأما محمد حسين هيكل فقد أكد على أنه : " أريد بإدخال هذه المادة استبقاء السلطان المطلق للقصر على رجال الدين " [٢٧] . وهكذا أكد دستور ١٩٢٣ م سلطة الملك على المعاهد الدينية ومنها الأزهر ، وكذلك سلطته فى تعيين الرؤساء الدينيين وأهمهم شيخ الأزهر بالطبع ، وليس بخاف أن الأزهر كان يشكل على الدوام أداة ضغط سياسى خطيرة للقصر [٢٨] ، خاصة بعد نجاح الملك فؤاد فى اكتساب الأزهر إلى صفه وتحويله إلى نصرته ، وقد كان هذا عملاً من أعمال المهارة السياسية التى تحسب له [٢٩] ، ومع ذلك فإن المادة رقم ١٥٣ إذا كانت قد أعطت الملك حقاً دستورياً فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين ، فإنها من جانب آخر أكدت على ضرورة وضع أحكام تشريعية لهذه الأمور من جانب الحكومة ، وهو السبيل الذى تمكنت من خلاله حكومة عبد الخالق ثروت من إصدار القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، وهو الذى أعطى الحكومة الحق فى مشاركة الملك عند اختيار شيخ الجامع الأزهر .

والحقيقة أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م لم يصدر فجأة ، وإنما كانت له مقدمات فقد بدأت وزارة سعد زغلول عهدها بنزاع دستورى حول حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين وهل هو حق مطلق للملك ، أم للملك من خلال الوزارة ؟ حيث تغلبت وجهة نظر الوزارة القائلة بأنه حق للملك من خلال الوزارة ، وهو ما أدى إلى تعميق الشكوك ما بين الملك الأوتوقراطى والوزارة الدستورية ، ولجوء الملك إلى أسلوب الدسائس ، والعمل على سلب الوزارة الشعبية من بعض شعبيتها ، وذلك عن طريق استقطاب القطاعات المؤيدة لها ، وكان الأزهر أهمها [٣٠] ، كما أن هذه الشكوك كانت قد ازدادت بعد الاتهام الذى وجهه سعد زغلول للملك،وذلك بمسئوليته عن إضراب ١٩٢٤ م فى الأزهر[*] ، وأن منفذى أوامره فى هذا الإضراب هما توفيق نسيم وحسن نشأت [٣١] ، والنتيجة لذلك أن بدأ شىء من النضال بين القصر والحركة الوطنية فى شأن حقوق الملك فى سلطته على الأزهر والمعاهد الدينية ، وكذلك فى أمر تعيين الرؤساء الدينيين [٣٢] . ومن جانب آخر ، كان لأعضاء مجلس النواب دورهم فى التعجيل بإصدار هذا القانون ، وذلك من خلال طلباتهم

المتعددة للحكومة بالإسراع فى سن قانون ينظم أمر المعاهد الدينية وعلاقتها بالحكومة على وجه يكفل صلاحها ويحسم شكاوى الأزهريين (٣٣) ، بل إن المجلس تطرق صراحة لمسألة شيخ الأزهر ، عندما اقترح نائب الأحرار الدستوريين أحمد عبد الغفار أن يسن قانون بواسطة الحكومة تصبح به مشيخة الأزهر وظيفة انتخابية يقوم بالانتخاب لها علماء الأزهر المدرسون به (٣٤) ، وعند مناقشة ميزانية الأزهر فى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى أول فبراير سنة ١٩٢٧ م أثيرت مسألة تعيين الرؤساء الدينيين ، حيث أكد الحاضرون على ضرورة وضع قانون ينظم هذا الأمر ، وذلك لأن نص المادة ١٥٣ من دستور ١٩٢٣ م يقضى بذلك (٣٥) . وهكذا كان مجلس النواب يدفع الحكومة إلى السعى لتقديم مشروع قانون بذلك هذا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تلقى ضغطاً شديداً من الملك حتى لا تقدم مشروعاً يعدّل من سلطته على الأزهر والمعاهد الدينية (٣٦) .

فى ظل هذه الظروف تكونت لجنة من المجلس لوضع مشروع القانون ، حيث والت هذه اللجنة اجتماعاتها حتى أتمت هذا المشروع ، وقدمه أعضاؤها إلى المجلس فى ٢٩ مارس ١٩٢٧ م ، فنظره المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم ٣١ مارس ١٩٢٧ م وقرر إحالته إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لبحثه بصفة مستعجلة ، فاجتمعت اللجنة فى ٧ أبريل ١٩٢٧ م ونظرت فيه ، ورأت انتداب من ينوب عن رئيس الوزراء لحضور اجتماعها الذى تقرر عقده فى مساء يوم الاثنين ١١ أبريل لإبداء ما يكون للحكومة من ملاحظات (٣٧) ، وكان من أهم ما أكد عليه مشروع القانون ، أن يكون استعمال الملك لسلطته بالنسبة للمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين بواسطة وزير مسئول ، وبهذا أصبحت القاعدة الواردة فى المادة رقم ٤٨ من الدستور ، والتى تقول بأن : " الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه " منطبقة على المعاهد الدينية وعلى الرؤساء الدينيين (٣٨) . وبالفعل أقرت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م أن يكون تعيين شيخ الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء (٣٩) والشىء الذى يلفت الانتباه فى هذه المادة أن التعيين أصبح بأمر ملكى ، وهو ما يعنى أن الملك بمقتضى هذا الأمر الملكى لم ينقل حقوقه بأجمعها فى تعيين الرؤساء الدينيين إلى الحكومة ، ولكنه شارك رئيس الوزراء معه فى إجراءات التعيين ، أو هو جعل حق الاختيار لرئيس الوزراء ، وحق الموافقة للملك ، والظاهر أن كلا الحقين متمم للآخر فى تنفيذ التعيين (٤٠) . ومع ذلك فإن هذه الصيغة بها قدر من التوفيق فى تنازع الاختصاصات بين طبيعة الحكم الأوتوقراطى قبل وضع الدستور ، وطبيعته بعد صدور الدستور (٤١) ، وإن كان البعض قد اعتبره تنازلاً من الملك عن حق تقليدى متوارث له عن أجداده فى اختيار الرؤساء الدينيين (٤٢) .

والمهم في الأمر أن القانون قد صدر في ٣١ مايو ١٩٢٧ م ، وأصبح من حق الحكومة اختيار شيخ الأزهر طبقاً لهذا القانون ، وبالفعل جاءت الفرصة سريعاً لتطبيقه ، وذلك على أثر وفاة الشيخ " أبو الفضل الجيزاوى " شيخ الأزهر فى منتصف يوليه ١٩٢٧ م ، فى وقت كان فيه المنصب مطمع العديد من علماء الأزهر ، وذلك بسبب مزاياه المادية (٤٠) ، هذا فضلاً عن سمو مكانة المنصب ، حتى أن صاحبه كان عضواً فى مجلس البلاط الملكى وعضواً فى المجلس الأعلى للأوقاف وهى مناصب ووظائف خارج الأزهر (٤٣) ، ومن جانب آخر كانت الصفات الواجب توافرها فى المرشح لمشيخة الأزهر متوفرة فى عدد من كبار العلماء عند وفاة الشيخ الجيزاوى فكان منهم الشيخ المراغى ، وعبد الرحمن قراعة ، والأحمدى الظواهرى ، ومحمد حسنين مخلوف ومحمد بخيت ، وأحمد هارون ، وعبد المجيد سليم ، وغيرهم (٤٤) . وطبقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م أصبح أمر اختيار أحدهم بيد رئيس الحكومة . هنا حدث الخلاف فيما بين الحكومة والملك طرفى السلطة الحاكمة حول من يتم ترشيحه لتولى المنصب ، فالملك كان يرغب فى أن يتولى المنصب الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى ، والذى كان رجل الملك المفضل ، وهو يثق به كل الثقة ، ويطمئن إليه كل الاطمئنان (٤٥) ، والظواهرى كان يعمل على تملق الملك فؤاد ويكثر من اللجوء إليه ، حيث كان الملك فى المقابل يعدّه ليكون شيخاً للأزهر (٤٦) ، وأما حكومة الائتلاف التى كانت قائمة فى هذا الوقت برئاسة مصطفى النحاس فإنها كانت ترغب فى اختيار شخصية تساعدها فى تثبيت سياسة إبعاد الأزهر عن سلطة الملك ، ولم يجد الوفد فى صفوفه عالماً أزهرياً كبيراً يصلح للمشيخة ، ولما كان الوفديون يرغبون فى إرضاء حزب الأحرار الدستوريين المشترك معهم فى الوزارة حفاظاً على الائتلاف فيما بينهما ، لذلك وافقوا على ترشيح الشيخ محمد مصطفى المراغى صديق محمد محمود زعيم حزب الأحرار الدستوريين لمشيخة الأزهر (٤٧) ومن جانب آخر ، فإن الإنجليز وإن كانوا قد تظاهروا بعدم التدخل فى الشئون الدينية ، إلا أنهم فى هذا الوقت أصبحوا حريصين على أن يكون لهم رأى فى اختيار شيخ الأزهر ، وذلك لحرصهم على حرمان الملك من الهيمنة على شئون الأزهر ، لذا ساندوا ترشيح الحكومة للشيخ المراغى ، خاصة أنهم كانوا على معرفة جيدة به منذ أن كان قاضياً بالسودان (٤٨) . فقد كتب حاكم السودان الإنجليزى إلى وزير خارجيته يقول : " إن الشيخ المراغى يعد من دهاة العالم " كما أن اللورد " لويد جورج " كان يحترم الشيخ احتراماً كبيراً ، واعتبره فى حديث له أعظم شخصية بمصر (٤٩) كما أن صلة المراغى بالموظفين الإنجليز الذين كانوا معه فى السودان استمرت عند عودته إلى مصر ، فقد ذكر محمد شفيق (٥٠) أن اللورد " لويد جورج " يعز الشيخ المراغى وهو دائم اللقاء به فى دار المندوب السامى ،

من هنا كان طبيعياً أن يتدخل " لويد جورج " فى الأمر ، ويكون له رأى فى المرشح للمشيخة (٥٠) .

على أية حال ، فإن مقابلة رئيس الوزراء مع الملك أظهرت أن الأخير يفكر فى ترشيح الظواهرى للمشيخة ، وقد أخبر النحاس بذلك ، إلا أن النحاس أظهر للملك تقديره للشيخ الظواهرى وأضاف بأنه يرى ترشيح الشيخ المراغى للمنصب وهو أهل له ، الأمر الذى أعطى للملك انطباعاً بأن هناك تفاهماً بين النحاس واللورد " لويد جورج " على هذا الترشيح (٥١) ، وذلك لأن الأخير كان قد طلب هذا صراحة من توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى (٥٢) ، لهذا ظلت المشيخة خالية دون تعيين شيخ لها عقب مقابلة النحاس مع الملك زهاء عشرة شهور ، وقد ذكر الظواهرى بأن هذا كان إجراءً من الملك لإحباط مجهودات اللورد " لويد جورج " فى التدخل بمسائل الدين الإسلامى (٥٣) ، غير أن حقيقة الأمر تؤكد على أن الملك كان يرغب فى تعيين الشيخ الظواهرى ولما كان الملك محاطاً بطلب الحكومة طبقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، والإنجليز بسلطتهم الفعلية فى البلاد بتعيين الشيخ المراغى فى المنصب ، لم يكن أمام الملك سوى إهمال الأمر فترة من الزمن عسى أن تتغير الظروف ويحقق مطلبه فى تعيين الظواهرى .ولكن مع تكرار طلب النحاس واللورد " لويد جورج " بترشيح المراغى للمنصب ، لم يكن أمام الملك سوى إصدار قرار بتعيينه شيخاً للأزهر فى مايو ١٩٢٨ م ، وذلك بعد تنافس بين القصر والحكومة طرفى السلطة الحاكمة على من يستطيع تعيين مرشحه بالمنصب (٥٤) ، وهكذا طبق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧م ، وانتصر رأى الحكومة فى اختيار مرشحها ، وأصبح على الشيخ المراغى ضرورة تأييد مكتسبات الحكومة من القانون السابق ، حيث كان أمر اختياره من قبل مصطفى النحاس مرهوناً بموقفه من هذا القانون ، وكان أن أقر محمد محمود بموافقة الشيخ المراغى عليه ودعمه له (٥٥)

وعلى هذا أعلن الشيخ المراغى أنه يريد الإصلاح فى الأزهر ليقضى على كل أمر للجمود فيه ، ويفتح باب الاجتهاد فى الدين والعلم ، وعلى الرغم من مواجهته بالرفض من أنصار الجمود بالأزهر إلا أنه صمد لهم (٥٦) وتقدم فى يوليو من العام نفسه بمذكرة إلى محمد محمود رئيس الوزراء (*) بشأن حاجة الأزهر والمعاهد الدينية للإصلاح (٥٧) ، وبناءً على ذلك تكونت لجنة (*) لإعداد مشروع الإصلاح بقرار وزارى من رئيس الوزراء فى ١٣ أغسطس ١٩٢٨ م والتى خرجت بمجموعة من المواد المنظمة للقانون ، وكان أهمها المادة رقم ١٠ التى تقول : " يختار شيخ الجامع الأزهر من بين هيئة كبار العلماء ، ويعين بأمر ملكى يصدر بناء على ما يعرضه رئيس الوزراء " (٥٨) . وهذه المادة تعتبر إقراراً

للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م والذى أعطى الحكومة سلطة فى اختيار الرؤساء الدينيين بجوار الملك ، وبالتالى يكون الشيخ المراغى قد أيد الحكومة بصورة فعلية بالمادة رقم ١٠ التى وضعت فى مشروع قانون إصلاح الأزهر لسنة ١٩٢٨ م .

على أية حال ، فإن مشروع القانون هذا قد نال الدعم الكافى من غالبية طلاب الأزهر ، وكانت ردة الفعل القوية عليه بالموافقة من جانب العلماء المدرسين بالأزهر (٥٩) ، وهو ما دفع الشيخ المراغى إلى التقدم بمشروعه الإصلاحى إلى محمد محمود رئيس الوزراء ، ورجاه مناقشته وإقراره لعرضه على الملك لكى يعتمده ، فقبله رئيس الوزراء (٦٠) ، غير أن وزارة الأحرار الدستوريين ما لبث أن انكشف ضعفها الكامن ، وأحاطت بها الأزمات السياسية ، وانعكس ذلك فى صورة تلكؤ واضح فى إصدار قانون المراغى ، ومرت الشهور دون أن ينظره مجلس الوزراء ، رغم تأييده السابق لما اشتمل عليه القانون من مبادئ (٦١) ، وعلى أثر إلحاح المراغى لنظر مشروعه ، اجتمع مجلس الوزراء مرتين لمناقشته ، حيث أقره المجلس ، وأرسله إلى السراى للتصديق عليه من الملك (٦٢) . وبالفعل عرض مشروع القانون على الملك حيث كان قد وصل إليه فى وقت من خير الأوقات المناسبة لرفضه ، وللتخلص من المراغى نفسه ، فالوزارة شبه مستقيلة والوزارة المرتقبة وزارة انتقالية ستأتى محصورة الهدف فى إجراء الانتخابات فليس من صلاحياتها السياسية أن تثير أزمة مع الملك حول الأزهر (٦٣) ، لأجل ذلك أخر الملك فؤاد توقيع القانون الذى وضعه المراغى بصورة مبالغ فيها ، هذا فى وقت كانت فيه ضرورة لإعلانه ، نظرا لارتباط المنهج الدراسى الذى كان سيطبق فى الأزهر بهذا القانون ، وذلك خلال العام الدراسى الذى كان سيبدأ مع مطلع شهر أكتوبر عام ١٩٢٩ م (٦٤) .

ويمكن القول أن تأخر الملك فى توقيع القانون ، إنما يعود إلى اشتماله على مادة تقر الاعتراف بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، وقد كان هذا فرصة لتوفيق نسيم بصفته رئيسا للديوان الملكى ليقول كلمة السراى فى شأن التجارب التى نتجت عن تنفيذ هذا القانون فى الفترة التى تلت إقراره ، حيث تدخلت الأحزاب والإنجليز فى اختيار شيخ الأزهر وتكونت لجان للأحزاب بالأزهر (*) ، لذلك أشار توفيق نسيم للشيخ المراغى بعدم رغبة جلالة الملك فى استمرار القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، وبرغبته فى إلغائه حفظا للأزهر وللدين من أغراض السياسة ولما كان مشروع القانون الذى قدمه المراغى لإصلاح الأزهر يقر القانون السابق ويجعله أساس الإصلاح الذى انتواه ، أشار توفيق نسيم للمراغى بأن الملك لا يوافق على مشروع القانون المقترح ويرفضه كذلك (٦٥) .

ولما كانت التقاليد السياسية للوظائف الكبرى فى هذا الوقت تقتضى تخلى الموظف الكبير عن منصبه إذا شعر أن الملك غير راض عنه أو عن عمله،فكان معنى هذا أن يتقدم الشيخ المراغى باستقالته من منصبه (٦٦) ، وعلى الرغم من محاولة رئيس الوزراء محمد محمود إقناعه بعدم تقديم الاستقالة إلا أن الشيخ المراغى صمم على تقديمها (٦٧) ، ففضلاً عن رفض مشروعه الإصلاحى فإنه كان يرغب فى أن تطلق يده فى إدارة الأزهر لكى يختار من يعاونونه ولكن الملك كان يريد السيطرة على شئون الأزهر جميعها ، فرفض منح هذه السلطة للمراغى ، والنتيجة هى إصرار المراغى على الاستقالة (٦٨) . وهكذا تم دفع المراغى فى أواخر سبتمبر ١٩٢٩ م لتقديم استقالته لرئيس الحكومة محمد محمود حسب نص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، والذى بدورة حولها للسراى ليقول كلمته (٦٩) . ونظراً لظروف البلاد السياسية – والتى كان منها محاولة المراغى إصلاح الأزهر على أساس الانتقاص من سلطات الملك وتدخله فى الأزهر والمعاهد الدينية ، حيث أضاف هذا رصيداً لعداء الملك للوزارة التى أيدت مشروع المراغى – (٧٠) اضطر محمد محمود ووزارته للاستقالة ، ولم ينتظر رد الملك على استقالة المراغى ، حيث تسلم هذا الرد عدلى يكن الذى كون الوزارة بعد ذلك ، وقد قبلت استقالة الشيخ المراغى فى ٨ أكتوبر ١٩٢٩ م (٧١) ، هذا على الرغم من أن عدلى يكن كان يلح على الملك فؤاد بعدم قبولها ، ولكن الملك قبلها ضارباً برأى عدلى يكن عرض الحائط (٧٢) .

ولم ينتظر الشيخ الظواهرى كثيراً لكى يعين شيخاً للأزهر عقب استقالة الشيخ المراغى ، ففى عيد جلوس الملك فؤاد على العرش والذى وافق ٩ أكتوبر ١٩٢٩ م ذكر زكى الإبراشى ناظر خاصة الملك للظواهرى بأن الملك قد اختاره للمنصب ، وطلب منه مقابلة عدلى يكن رئيس الوزراء للحديث معه فى هذا الأمر (٧٣) ، وعند المقابلة قال عدلى يكن : " إن جلالة الملك اختاركم لمشيخة الأزهر لما له فيكم من الثقة ، وأنا أنضم إلى جلالته فى هذه الثقة " (٧٤) ، ومن الواضح أن هذه المقابلة كانت قد جرت فى إطار تنفيذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، والذى كان قائماً حتى هذه اللحظة ، لذلك كان محتماً تنفيذه عند اختيار وتعيين شيخ الأزهر ، بحيث يتم الاختيار من الجهة الرسمية بواسطة رئيس الوزراء ثم يطلب بعد ذلك موافقة الملك على الاختيار ثم التعيين . وبالفعل حدث هذا ، وتصدر قرار التعيين النص بـ : " نحن فؤاد الأول ملك مصر : بعد الاطلاع على المادة رقم ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م " ، وصدر الأمر الملكى بتعيين الشيخ الظواهرى شيخاً للأزهر فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ م (٧٥) . والجدير بالملاحظة فى تعيين الظواهرى بالمشيخة ، أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م قد طبق صورياً ، فالاختيار والتعيين كان بيد الملك ، ولم يكن

دور عدلى يكن رئيس الوزراء فى هذا الأمر سوى إقرار ما رآه الملك فؤاد ، ولعل هذا يرجع فى كثير منه إلى أن وزارة عدلى يكن كانت محدودة الهدف ، وهو إجراء الانتخابات بالبلاد ، لذلك لم يعمد عدلى يكن إلى معارضة الملك فى الأمر .

ومن ناحية أخرى كانت السرعة التى تمت بها عملية تعيين الظواهرى دليلاً على ارتياح الملك للرجل ورضاه عن تعيينه ، حيث لم يترك المشيخة خالية كما حدث عقب وفاة الشيخ " أبو الفضل الجيزاوى " ، والحقيقة أن رضاء الملك عنه كان منطقياً ، حيث عرف الظواهرى بأنه " رجل القصر بين رجال الأزهر " (٧٦) ، لذلك سعى إلى تلبية مطلب الملك فؤاد بإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، فعلى حد قوله : " كانت السراى غير راغبة فى بقائه " (٧٧) ، فكان وضعه للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م ، والذى ألغت فيه المادة رقم ٩٩ الآتى : " وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد " . وتأكد هذا الإلغاء بالمادة رقم ١٠ من نفس القانون ، والتى أقرت بالآتى : " يختار شيخ الجامع الأزهر من بين هيئة كبار العلماء ويكون اختياره وتعيينه منوطين بنا وبأمرنا " . وقد وافق الملك على القانون ، وصدر مرسوم ملكى به فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ م (٧٨) . والحقيقة أنه لم يكن مستغرباً أن يحتوى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م على المادة التى تقر بسلطة الملك فى اختيار وتعيين شيخ الأزهر ، وذلك لأن دستور سنة ١٩٣٠ م ، والذى كان قد صدر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ م عمد إلى سلب حق الوزارة فى مشاركة الملك فى الاختيار والتعيين للمشيخة وجعل هذا الأمر برمته بيد الملك ، إذ نص فى المادة ١٤٢ منه على : " أن يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطاً بالملك وحده " (٧٩) ، كل هذا كان يؤكد على رغبة الملك فى إلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، وهو ما يجعلنا نتساءل : لماذا قبل الملك إصدار هذا القانون ثم سعى فى إبطاله بعد ذلك ؟

الحقيقة أن الظواهرى عندما تحدث عن أمر إصدار هذا القانون ذكر بأن دستورية الملك فؤاد هى التى دفعته إلى قبول إصداره بعد طلب الأحزاب ونواب البرلمان منه ذلك (٨٠) ، وهو قول مغلوط بالطبع ، فلم يكن الملك فؤاد ملكاً دستورياً ، ولكنه كان أوتوقراطياً لدرجة عبثه بدستور ١٩٢٣ م لكى يتوافق مع رغبته فى الحكم المطلق ، ثم إصداره لدستور ١٩٣٠ م ليزيد من سلطته المطلقة ، ثم أن الملك فؤاد كان يضغط على الحكومة حتى لا تقدم مشروعاً يعدل سلطته على الأزهر والمعاهد الدينية . لذلك من الممكن القول أن الملك فؤاد لم يكن راغباً فى إصدار هذا القانون ،

وقبوله إصداره يعود لسببين : أولهما : أنه كان قد أسقط فى يده ما نشر عن تلقى شيخ الأزهر فى نهاية عام ١٩٢٤ م مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لإنفاقها فى شئون الأزهر ، ولكن مستندات الصرف أظهرت أنها أنفقت فى شئون مؤتمر الخلافة ، فتلقفت الصحف هذه المسألة وأشبعتها إثارة وحديثا، واستدعى هذا الحادث الأخذ والرد فى نظم الأزهر وقوانينه ، والمطالبة بتبعيته للوزارة ، وقد نجح الوفد فى أن يستغل هذا الأمر ليثير من حوله ضجة كبيرة ، وليرفعه إلى المستوى السياسى المطلوب ، ويستفيد منه فى تحقيق أهدافه (٨١) . فى ظل هذه الظروف أعد مشروع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، ولم يكن أمام الملك سوى قبول إصداره فى ظل المادة رقم ١٥٣ من دستور ١٩٢٣ م التى تقر بإصدار قانون منظم للمعاهد الدينية والأزهر . وثانيهما : أن الملك فؤاد رأى أن مشروع القانون السابق لا ينتقص من حقوقه نحو مسألة تعيين شيخ الأزهر ، وما أمر القانون بالنسبة لمسألة شيخ الأزهر إلا إشراك الحكومة مع الملك فى أمر الاختيار ، وأمر قبول مرشح الحكومة من عدمه يعود للملك ، إذا وجد الملك أنه لا ضير من صدور القانون مادام الأمر النهائى سيكون بيده .

وعندما تحدث الشيخ الظواهرى عن طلب الملك فؤاد إلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ذكر بأن الملك رغب من وراء ذلك حفظ الأزهر من أغراض السياسة (٨٢) ، غير أن هذا القول مغلوط أيضاً ، لأن الملك فؤاد كان يرغب فى أن يجعل من الأزهر ملعباً منفرداً له يستغل علماءه بما لهم من سلطان الدين على الناس فى تنفيذ أغراضه السياسية ، والذى يمكن قوله فى ذلك ، أن رغبة الملك فى إلغاء القانون إنما تعود إلى تدخل سلطة الاحتلال فى أمر اختيار وتعيين شيخ الأزهر ، بعد أن كان الاعتقاد أن أمر القانون السابق سيكون بينه وبين الحكومة ، والأمر النهائى بمقتضاه سيكون له ، فكان تدخل سلطة الاحتلال فى أمر اختيار شيخ الأزهر ، وتعضيدها رأى الحكومة فى اختيار الشيخ المراغى غير المرغوب فيه من قبل الملك شيخاً للأزهر فى سنة ١٩٢٩ م ، بمثابة إنذار للملك ضد هذا القانون ، وأصبح أمر إلغائه ضرورة ملحة . فكان الإلغاء بالفعل بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م .

على أية حال ، فإن الشيخ الظواهرى بما أقدم عليه من أمر الإلغاء هذا إنما كان يعبر عن وجهة نظره الشخصية ، والتى ترى أن مصلحة الأزهر فى أن تبقى تبعيته لملك مصر ، وبعيداً عن الحكومة ، لأن الحزبية السياسية إذا دخلت الأزهر أفسدته (٨٣) ، كما يعبر عن ولائه التام للقصر الراغب فى أمر الإلغاء ، ومع حرص الشيخ الظواهرى على منصبه ، وجد فيه الملك خير معين له على الاستعانة بالأزهر لتدعيم أركان سياسته (٨٤) ، فلقد أصبح الأزهر تحت قيادة الظواهرى مطية لنفوذ

القصر [٨٥] ، وهو ما كان يجد استهجاناً من المناوئين له ، مثلما حدث عقب إصداره بياناً إلى الشعب فى عام ١٩٣٠ م ، مطالباً منهم الهدوء والسكينة وطاعة أولى الأمر ، وذلك على أثر الأحداث الدامية التى حدثت فى البلاد عقب تعطيل البرلمان ، فقرأ الناس هذا البيان بين الزراية والاستنكار ، ولم يوافقه العديد من العلماء [٨٦] . وكانت نتيجة تلك السياسة من الشيخ الظواهرى أن غضب الأزهريون عليه ، فكانت ثورتهم ضده .

وقد تعددت أسباب غضب الأزهريين عليه ، فالشيخ أخطأ بتأييده للقصر ، وفى ذلك يقول الشيخ احمد حسن الباقورى [*] : " إن الأزهريين قاموا بحركة عام ١٩٣٥ م ضد القصر لتدخله فى شئون الأزهر ، وكان خطأ الشيخ الظواهرى أنه يؤيد القصر " [٨٧] ، وأما الوثائق البريطانية فتؤكد على أنه كان أداة بيد زكى الإبراشى ناظر خاصة الملك ، وهو ما كانت نتيجته إضراب طلاب الأزهر ومدرسيه ضده [٨٨] . كما فرض عليه منصبه مجاراة وزارة اسماعيل صدقى المغضوب عليها من أكثر أهل مصر ، فى أمور تغضب بعض أهل الأزهر وغيرهم عليه [٨٩] ، لذلك وجدت سياسته التى أريد بها إخضاع الأزهر لنفوذ القصر معارضة شديدة من بعض شيوخ الأزهر [*] مما دفع الظواهرى إلى الاتفاق مع القصر لإحالتهم إلى المعاش ، وكان عددهم تسعة عشر عالما [٩٠] ، ثم قيامه بفصل سبعين عالماً من وظائفهم ، وكان من بينهم علماء لم يكن فصلهم إلا بسبب غضب وزارة اسماعيل صدقى عليهم [٩١] . بينما ترجع الوثائق البريطانية السبب إلى أن هؤلاء العلماء كانوا مكروهين من الشيخ الظواهرى نفسه [٩٢] . والنتيجة لفصل هؤلاء العلماء كانت مناصرتهم لفكرة إخراج الأزهر عن التبعية التامة للقصر ، وذلك بالمطالبة بوضعه فى إطار دستورى مثل العودة للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م [٩٣] . ومن جانب آخر ، كان عهد الشيخ الظواهرى قد اقترن بضائقة مالية شديدة فى مصر ، فكان لها أثرها فى التقتير على أهل الأزهر ، وفى أن خريجيه لم يجدوا لهم وظائف فى المعاهد الدينية ولا فى غيرها ، وكانت الحكومة تضن عليهم بوظائفها ، ولا تقدر الشهادات التى يحملونها وقد سكت الظواهرى على ذلك كله ، ولم يكن له من النفوذ فى الوزارة ما يحملها على إنصاف أهل الأزهر ، فأخذوا يوازنون بينه وبين الشيخ المراغى الذى كان على عهده يمتاز بقوة النفوذ فى الحكومة ، لذلك نقموا عليه [٩٤] . وجاءت مشكلات طلبة الأزهر لتزيد من نقمة الأزهريين على شيخهم ، فقد اتخذ مجلس الأزهر الأعلى قراراً بتحديد عدد الذين ينتسبون إلى كليات الأزهر من الحاصلين على شهادة المعاهد الدينية بمائة وخمسين طالباً ، على حين أن عدد الحاصلين عليها كان يزيد على ثلاثمائة طالب [٩٥] ، وقد ألقى باللوم على شيخ الأزهر والحكومة فى هذا القرار [٩٦] ، وزاد من نقمة

الطلبة على شيخهم القرار الذى اتخذه بقصر المكافأة على المتفوقين من الطلبة فى كل شعبه ، بشرط ألا يزيد عدد الذين ينالونها على مائة طالب فى جميع الشعب ، ولا يزيد ما يناله الطالب عن المعتاد صرفه سنوياً لكل مستحق ، على أن يبدأ سريان القرار من نوفمبر ١٩٣٤ م ، لذلك قامت الإضرابات بين طلبة الأزهر (٩٧) .

والواقع أن البداية الحقيقية لثورة سنة ١٩٣٥ م ضد الشيخ الظواهرى كانت منذ سنة ١٩٢٩ م كما ذكر الشيخ الباقورى ، وذلك حينما قبلت استقالة الشيخ المراغى ، فقد التف حوله كل الذين كانوا يريدون الإصلاح بالأزهر وكان منهم الشيخ عبد الجليل عيسى ، ومحمود شلتوت ، وعبد اللطيف دراز ، وغيرهم ، وبدأت تكتلات ضد الشيخ الظواهرى شيخ الأزهر (٩٨) ،ثم كانت الإضرابات من جانب طلبة الأزهر فى سنة ١٩٣٥ م ، وهو ما دفع مجلس الأزهر الأعلى إلى الاجتماع فى ١٨ فبراير ١٩٣٥ م ، وانتهى إلى تحديد يوم السبت ٢٣ فبراير كآخر ميعاد لعودة الطلبة إلى كلياتهم ومعاهدهم ، وقرر أن كل من يتخلف عن الحضور فى هذا اليوم يعد مفصولاً ، ولا يقبل إلا فى السنة التالية بعد تقديم التعهد اللازم ، إلا أن الطلبة عادوا للدراسة فى اليوم الذى حدده اتحادهم ، ولم تكن عودتهم عودة استقرار ، حيث تعمدوا الشغب والاضطراب ، ولم تنتظم الدراسة كما امتد الإضراب ليشمل بقية المعاهد الدينية بالبلاد (٩٩) ، وكان من أثر دعوة الطلبة للإضراب أن تم محاكمة المحرضين عليه منهم،ثم تم فصلهم(١٠٠) . ومع استمرار حركة الإضراب قرر مجلس الأزهر الأعلى وقف الدراسة فى العام الدراسى القائم سنة ١٩٣٥ م ، على أن يضع المجلس من الشروط ما يمنع الشغب ويكفل انتظام الدراسة فى السنة المقبلة ، وقد قابل الطلبة القرار بالاستهجان ووصفوا شيخ الأزهر بأوصاف مختلفة (١٠١) ، وهو ما يعنى أنهم كانوا يلقون باللائمة على الشيخ الظواهرى ، ويرغبون فى استقالته من المشيخة ، وهذا يتضح بصورة بارزة من نداء الثورة ، والذى أطلقه زعيم الطلبة الشيخ الباقورى : " إما تحت راية المراغى ، وإما إلى القرى تاركين الأزهر للبوم والغربان " (١٠٢) . وهكذا كان مطلب الأزهريين ، ضرورة استقالة الظواهرى وعودة المراغى للمشيخة ، فقد أعلن الطلبة هذا عند اجتماعهم بالأزهر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٤ م ، وهتفوا ضد الظواهرى وبحياة المراغى ، وأرسلوا فى أمر ذلك الرسائل إلى ديوان الملك ورئيس الوزراء (١٠٣) . كما انبرى من بين شيوخ الأزهر من يطالب الشيخ الظواهرى بالاستقالة ، فقد أرسل إليه الشيخ عبد المتعال الصعيدى المدرس بكلية اللغة العربية بالأزهر يطالبه بالاستقالة ، وهناك من رفض التدخل لتهدئة الثورة ضده ، فالشيخ المراغى كان قادراً على ذلك ولكنه ذكر للشيخ عبد المتعال الصعيدى بأنه متهم بإشعالها ، فإذا تدخل ونصح القائمين بها فركنوا للهدوء ، كان فى هذا ما يؤيد اتهامه (١٠٤)

على أية حال ، فإن مطلب استقالة الظواهرى لم يقتصر على الأزهريين فقط ، ففى مقاله " أول الأمر وآخره " كتب محمد على علوبة يقول : " كيف يرضى أن يعيش هذا الشيخ هكذا ، يختصم الأزهر والأزهريين ، ويسوقهم جماعات إلى المحاكم والسجون ، ويقطع أرزاق من يقولون كلمة الحق فى وجهه ، ويغلق الأزهر ، وهو ما يزال يجثم فوق كرسيه ، فهل هذا يرضى دولة رئيس الوزراء " (١٠٥) . والحقيقة أن هذا لم يكن يرضى رئيس الوزراء توفيق نسيم ، حيث كانت الحكومة ترغب فى عزل الشيخ الظواهرى ولكن الملك كان يرفض هذا الطلب ، فلجأ توفيق نسيم إلى الإنجليز طالباً تدخلهم ، حيث وعده " لامبسون " بالتدخل وتغليب رأيه لدى الملك ، وموافقة الإنجليز على التدخل تعود إلى أن الأمور بالأزهر لم تعد دينية بعد تدخل السياسة فيها ، كما رغبوا فى الوقوف إلى جانب رئيس الوزراء الذى جاء للحكم برغبتهم ورغماً عن القصر (١٠٦) . فضلاً عن أن إقالة الشيخ الظواهرى وتعيين الشيخ المراغى كان أحد مطالب أربعة تقدم بها الإنجليز للملك فؤاد طالبين تحقيقها (١٠٧) . ورغبة الحكومة فى استقالة الظواهرى ترجع إلى أن توفيق نسيم رئيس الوزراء أراد أن يفرغ كل ما فى جعبته ناحية الملك بسبب غضب الأخير عليه ، فكانت سلطة الملك فى الأزهر من ضمن ما أراد توفيق نسيم التعرض له (١٠٨) ، لدرجة أن رفض الظواهرى الاشتراك فى مجلس الوصاية المقترح من الانجليز على الملك فؤاد أثناء مرض الأخير قد أدى إلى تراخى الحكومة فى قمع حركة الطلبة الثائرين ، فازدادت الحركة واتخذت شكلاً عدائياً ضد شيخ الأزهر ، فقد حطم مكتبه دون تحقيق من الحكومة فى الحادثة ، بل إن الحكومة هددت بالامتناع عن دفع مرتبات العلماء والموظفين عند ما تم تعطيل الدراسة بالأزهر لإيقاف حركة الثورة به ، فكان هذا التهديد بمثابة رغبة من الحكومة فى استمرار الحركة ضد الظواهرى بقصد إحراجه وإرغامه على الاستقالة (١٠٩) .

وبذلك أصبحت رغبة الحكومة والانجليز واحدة بضرورة إقالة الشيخ الظواهرى من منصبه ، وبالفعل كانت المقابلتان اللتان جرتا بين الملك وتوفيق نسيم ، والملك ولامبسون ، قد دار الحديث فيهما حول هذه الرغبة (١١٠) ، وإذا كان الملك قد أظهر رفضه فى المقابلتين لفكرة استقالة الظواهرى ، خشية أن يكون المرشح للمشيخة هو الشيخ المراغى ، فإن توفيق نسيم أراد أن يبعد هذه الفكرة عن رأس الملك ، فأكد له بأنه ليس من الضرورى اختيار المراغى ، وإنما المهم هو تغيير الظواهرى ، واختيار غيره للمشيخة ، وبالفعل رشح له رئيس الوزراء الشيخ محمد عبد اللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر ، ولكن الملك رفض هذا الاختيار (١١١) . من هنا أصبحت استقالة الظواهرى ضرورية ، فقد صرح أحد الوزراء بحكومة توفيق نسيم بأن : " خروج الشيخ الظواهرى من الأزهر أصبح أمراً

مقرراً ، وأنه لم يعد ممكناً أن تبقى الوزارة فى مراكزها مع بقاء فضيلته شيخاً للجامع الأزهر حتى لا تكون مسئولة عن نتائج أعماله ، وبعضها يتعلق بالأمن العام وبمكانة مصر فى العالم الإسلامى " (١١٢) ، وإذا ما أضفنا لذلك موافقة الملك على وجهة نظر الحكومة ، والخاصة بإجراء تغيير فى مشيخة الأزهر (١١٣) ، فإن الشيخ الظواهرى لم يعد أمامه سوى تقديم استقالته ، وبالفعل قدمها فى ٢٢ أبريل ١٩٣٥ م حسب ما يقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م ، وقبلت الاستقالة (١١٤) .

وبذلك أصبح المنصب شاغراً ، وأصبح من الضرورى اختيار من يشغله ، لذا طرحت أسماء بعض العلماء لشغله ، فقد طرح اسم الشيخ عبد المجيد سليم ، حيث ساد الاعتقاد بأنه كشيخ للأزهر سيكون أداة بيد القصر (١١٥) ، ورغم هذا الطرح فإن الظروف كانت تؤكد على أن شيخ الأزهر القادم هو الشيخ المراغى ، وذلك لأن نداء ثورة الطلبة الأزهريين فى سنة ١٩٣٥ م كان : " إما تحت راية المراغى وإما إلى القرى تاركين الأزهر للبوم والغربان" ، والإنجليز جعلوا تعيين المراغى شيخاً للأزهر أحد الرغبات الإنجليزية الواجب تنفيذها من قبل الملك ، وأما الحكومة فقد جاء رئيسها توفيق نسيم برغبة إنجليزية وبذلك كان عليه موافقة الإنجليز فى رغبتهم بتعيين المراغى ، هذا فضلاً عن أن غضب الملك عليه جعله يقر أمر اختيار الشيخ المراغى غير المرغوب فيه من القصر ، وذلك نكاية للملك فؤاد .

وبالفعل صدر الأمر الملكى رقم ٤٣ فى ٢٧ أبريل ١٩٣٥ م بتعيين الشيخ المراغى شيخاً للأزهر ، والذى لاقى القبول من طلاب الأزهر الذين هتفوا باسم الشيخ وبحياة الملك ورئيس الوزراء (١١٦) ، وعند عودة المراغى للمشيخة عمد إلى دعوة شيوخ الكليات والمعاهد إلى مؤتمر أطلق عليه " مؤتمر الشيوخ " ، للتشاور فيما يجب اتباعه بالأزهر ، حيث اتفق على ضرورة عودة الدراسة بالأزهر والمعاهد الدينية (١١٧) . ثم أنه شغل نفسه بوضع قانون جديد لإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية ، والذى سيعرف بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م (١١٨) . والحقيقة أن الدعوة لهذا القانون كانت قد بدأت أثناء ثورة الأزهر ١٩٣٥ م ، فقد كتب محمد على علوبة يقول : " إن الوضع القانونى الذى يكيف به الأزهر الآن هو وضع غير طبيعى لأنه يجعله بمثابة الحكومة المستقلة فى قلب الحكومة العامة " (١١٩) . وذلك إشارة إلى السلطة التى منحها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م للقصر دون الحكومة ، كما ذكرت جريدة الأهرام عقب استقالة الظواهرى أن النية متجهة نحو إعادة سلطة مجلس الوزراء على الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية ، وذكرت بأن المسألة تتطلب تعديل قوانين الأزهر الحالية ، وتبرير القائلين بهذا الرأى أن الحكومة وقفت مكتوفة الأيدى قانونياً أمام مشكلة الأزهر مع شيخه (١٢٠) ، وذلك لأن

القانون رقم ٤٩ يمنح حرية التصرف فى أمر الرؤساء الدينيين للملك دون الحكومة ، وبالتالى كان أمر شيخ الأزهر أثناء أزمة الثورة عليه من الطلبة بيد الملك وحده ، ويضاف إلى هذا رغبة توفيق نسيم رئيس الحكومة فى النيل من الملك وذلك بالتعرض لسلطته فى الأزهر والمعاهد الدينية ، فمع أنه كان قد دافع عن حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين ، لدرجة إخراجه المراغى من الأزهر فى سنة ١٩٢٩ م ، ومعاونته الظواهرى فى إلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ، فإنه هو نفسه عندما صار مغضوباً عليه من الملك هاجم هذه الحقوق ورغب فى نقلها إلى سلطة الحكومة (١٢١) .

وبالفعل صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م بإعادة تنظيم الأزهر ، وجاءت المادة رقم ١٢٨ منه لتقر إلغاء المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م الخاص بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية ، وأقرت المادة رقم ٧ منه أن اختيار شيخ الجامع الأزهر يكون من جماعة كبار العلماء وتعيينه يكون بأمر ملكى (١٢٢) . وفى ذلك يقول الظواهرى : " إن الغرض الرئيسى من هذا القانون هو نقل حقوق الملك فى الأزهر إلى الحكومة على حسب رغبة رئيس الحكومة " وهو يدلل على ذلك بقوله إن القانون الذى وضعه المراغى سنة ١٩٣٦ م لم يختلف كثيراً عن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م الذى وضعه هو ، سوى بعض الألفاظ التى غيرت (١٢٣) . ومع ذلك فإن الشىء اللافت للنظر أن المراغى لم ينص صراحة فى قانونه على عودة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، بل اتخذ طريقة إلغاء الإلغاء على حد تعبير الأزهريين ، فقد اعتبر أنه إذا ألغى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م ، فإنه بذلك يلغى أثره لإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، وبذلك اعتبر هذا إعادة له مرة ثانية (١٢٤) .

والواضح أن هذا يرجع إلى أن الشيخ المراغى عند عودته للمشيخة مرة ثانية آثر مداراة أهل الأزهر ، فلم يخالفهم فى جمودهم لكى لا يغاضبهم (١٢٥) ، وهو يعلم أن غالبية الأزهريين يفضلون الارتباط بالملك على الحكومة ، ومن جانب آخر كان يرغب أيضاً فى الاحتفاظ بعلاقات ود مع الملك فلا يثير غضبه بإعادة صريحة للقانون ، فيكون ذلك سبباً فى تقديم استقالته للمرة الثانية من المشيخة ، حتى أنه فى المادة التى قرر فيها كيفية اختيار وتعيين شيخ الأزهر ، جعل جهة الاختيار مبهمة ، فهو قد قرر فى المادة رقم ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م أن اختيار شيخ الأزهر يكون من جماعة كبار العلماء دون النص على جهة الاختيار ، هل هى الحكومة أم الملك ؟ بينما حدد جهة التعيين بأمر ملكى ، وأمر المداراة للملك فى هذه المادة يتضح تماماً عندما نقارن بينها وبين المادة رقم ١٠من مشروع القانون المرفوض والذى قدمه المراغى

عام١٩٢٨م ، والتي حددت بوضوح جهة الاختيار عند الإقرار فى نهايتها بأن شيخ الأزهر:"يعين بأمر ملكي يصدر بناءً على ما يعرضه رئيس الوزراء" . بذلك يمكن القول أن أمر إلغاء الإلغاء كان مداراة من المراغى للملك تحاشياً لما حدث فى السابق .

والحقيقة أن هذه الطريقة غير الصريحة التى اتبعها المراغى فى إعادة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م كانت مدعاة للاختلاف فى التأويل والتفسير بين الحكومة والقصر فيما بعد ، وذلك عندما أراد مصطفى النحاس رئيس الحكومة (فبراير ١٩٤٢م ــ أكتوبر ١٩٤٤م) إخراج المراغى من مشيخة الأزهر (١٢٦) . حيث كانت العلاقة المتوترة بين حزب الوفد وبين الشيخ المراغى قد وصلت إلى طريق مسدود ، بعد أن تعددت الأسباب التى أدت إلى توترها .

ويأتى نشاط الشيخ المراغى السياسى على رأس هذه الأسباب ، فبينما كان شيوخ الأزهر السابقين يحاولون التنصل من مبدأ العمل السياسى ، فإذا بالمراغى يغلب منتقديه برأى جديد وهو أن الإسلام دين وسياسة ، وأن عمله فى السياسة ليس عملاً حزبياً بل هو عمل عام وهو تنوير شئون الأمة وشئون الدين (١٢٧) ، وعقب وفاة الملك فؤاد انتقل المراغى إلى مرحلة جديدة ، فقد أتاحت له ظروف تولى الملك فاروق للحكم فرصة من جديد لأن يصبح له شأن كبير فى تقرير أعلى الشئون المصرية (١٢٨) ، خاصة بعد أن صار معلماً دينياً للملك الشاب ليكتسب بذلك نفوذاً عظيماً ، وليصبح مع الأمير محمد على مسئولاً رئيسياً عن اتجاهات سياسة القصر (١٢٩) وهكذا أصبحت للشيخ المراغى مكانة سياسية بارزة فى البلاد ، والتى شهد بها المعاصرون له فلقد ذكر محمد حسين هيكل : " بأن للشيخ المراغى نفوذ مبسوط فى حياة الدولة كلها ، ولم يكن يسيراً أن يرد قوله " (١٣٠) ، وذكر أيضاً : " بأن الشيخ المراغى كان له فى المقامات العليا أثر لا يمكن تجاهله " (١٣١) ، بينما ذكر محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ فى مقابلة جرت بينه وبين السفير البريطانى بمصر : " بأن الشيخ المراغى يقف فى مركز يكون فيه فوق جميع الوزراء ، هذا على الرغم من عدم أحقيته فى أى موقف يتخذه فى أمور البلاد " (١٣٢) ، وأما حسين سرى فقد طلب من " مايلز لامبسون " ضرورة إبعاد الشيخ المراغى عن القصر إذا أراد الانجليز بقاء الملك فاروق فى الحكم وتعاونه معهم ، واصفاً الشيخ بأنه من صناع الاضطرابات (١٣٣) . كما أن السفير البريطانى ذكر بأن الشيخ المراغى أصبح مؤخراً يدير السياسة الداخلية فى مصر ، وهو ما دفعه إلى أن يعقد معه اجتماعاً لمدارسه أمور البلاد الداخلية فى مايو ١٩٣٩ م (١٣٤) على أية حال ، فإن الشيخ المراغى كان قد أوغل فى السياسة منذ سنة ١٩٣٨ م ، مما جعله

طرفاً من أطراف الخصومات السياسية الحزبية ، وصارت صلة المراغى بالملك فاروق علامة بارزة فى نشاطه السياسى وأصبح دائماً على مقربة من رجال الحكم يستعينون به وبنفوذه الدينى فى صراعهم ضد حزب الوفد [١٣٥] . وبذلك اكتسب الشيخ عداء الوفد وزعيمه مصطفى النحاس له من جراء نشاطه السياسى ، وخاصة الموجه ضدهم .

وكان عداء المراغى لحزب الوفد سبباً قوياً لعلاقته المتوترة مع الوفدين ، حيث كان عداؤه للوفد ناتجاً عن شعوره المحافظ ، هذا فضلاً عن الصداقة الشخصية الحميمة التى جمعته ومحمد محمود زعيم حزب الأحرار الدستوريين المناوئ لحزب الوفد [١٣٦] . كما أن الوفديين وعلى حد شهادة محمد التابعى كانوا يخشونه ، وهو من جانبه لم يكن ليحسن الظن بهم [١٣٧] ، وقد برز هذا العداء واضحاً فى انتخابات سنة ١٩٣٨ م على عهد وزارة محمد محمود ، حيث عمد المراغى إلى حض طلبة الأزهر على مساعدة أحزاب الأقلية فيما خططوه لهذه الانتخابات ، وجعل من الأزهر وسيلة للهجوم على خصوم الوزارة فى بداية الحملة الانتخابية ، وخاصة حزب الوفد [١٣٨] ، وأصبحت ساحته ميداناً للخطابة أثناء المعركة الانتخابية ضد الوفد ، مع التركيز على مكرم عبيد سكرتير عام الحزب [١٣٩] ، ووصلت دعاية الأزهريين ضد الوفد إلى الأقاليم ، حيث اتهموا النحاس بأنه يكره الإسلام ، ويمنع الصلاة فى المساجد ، ولا يخاف الله [١٤٠] . كل هذا جعل النحاس يتهم المراغى بأنه يتدخل فى الشئون السياسية لمصلحة حزب الأحرار الدستوريين ، وأنه يحرض طلبة الأزهر على التصويت لأعضاء هذا الحزب فى الانتخابات [١٤١] . ومن جانب آخر ، كان الشيخ المراغى قد استخدم نفوذه تجاه تحويل الأزهر إلى حصن ضد حركة الطلبة الوفديين [١٤٢] ، وقد اعترف بذلك السفير البريطانى عندما حذر النحاس من محاولة خنق " تشكيل وفدى " بين الطلبة الأزهريين لمواجهة المؤيدين للملك داخل الأزهر ، حيث أكد السفير على أن الأزهر أصبح حصناً ملكياً [١٤٣] . وقد ظهر بصورة واضحة عداء الشيخ المراغى للوفد عندما اعترض على تشكيل الاتحاد الأزهرى تحت إشراف الوفد بين طلاب الأزهر [١٤٤] . على حين أنه كان يحض هؤلاء الطلبة على مناصرة حزب الأحرار الدستوريين ، من هنا يمكن القول أن عداء الشيخ المراغى للوفد قد أكسبه عداء الوفديين له .

ويأتى ارتباط الشيخ المراغى بالقصر على عهد مشيخته الثانية ليضيف سبباً آخر لتوتر علاقته مع الوفديين ، حيث كان المراغى من المقربين للملك ، وذلك بفضل كونه المعلم الدينى له وهو بذلك اكتسب نفوذاً عظيماً ، وأصبح مع الأمير محمد على مسئولاً رئيسيا عن اتجاهات سياسة القصر [١٤٥] ، وقد أدت هذه العلاقة إلى صعود نجم الشيخ المراغى

فى أفق السياسة والدين حتى أنه أثير التفكير فى إنشاء منصب يعلو مشيخة الأزهر ، وهو منصب " شيخ الإسلام " ، ويتولاه المراغى ويتبعه الأزهر والمعاهد الدينية (١٤٦) . وقد برز ارتباط الشيخ المراغى بالقصر عند اقتراح الأمير محمد على فكرة التتويج الدينى للملك فاروق (١٤٧) ، حيث كانت الفكرة مخططاً متكاملاً أعده الشيخ المراغى مستهدفاً منه تقديم الملك الشاب المسلح بسلاح الدين ضد جماهيرية النحاس – والذى ظهرت أبعاده عندما خرجت جموع الوفديين تتحدى الملك وهاتفه " الشعب مع النحاس " فسير الشيخ المراغى مظاهرات من الأزهريين والإخوان المسلمين تهتف " الله مع الملك " – وقد اعترض النحاس على فكرة التتويج الدينى ، معتبراً ذلك إقحاماً للدين فيما ليس من شئونه ؛ وإيجاد سلطة دينية بجانب السلطة المدنية (١٤٨) ، كما أنكر النحاس صراحة إقحام شيخ الأزهر فى أمر مباشرة الملك لسلطاته الدستورية (١٤٩) . وبالفعل استطاعت حكومة الوفد حسم الخلاف لصالحها بالإصرار على أداء الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان (١٥٠) ، ولكن دلت الأزمة على وجود خلاف بين رئيس الوزراء وكل من القصر وشيخ الأزهر (١٥١) ، وأصبح واضحاً أن القصر والأزهر – ممثلاً فى شيخه ــ قد حفظا للحكومة النحاسية موقفها المناوئ لمسألة التتويج الدينى ، واتفق رأى المراغى والقصر على ضرورة إقصاء هذه الحكومة ، واستبدالها بحكومة أخرى يرأسها أحمد ماهر (١٥٢)

ومن جانب آخر ، لجأ القصر إلى سلاح الدين للتصدى للوفد ، حيث كان الأزهر وشيخه المراغى هما دعامته الرئيسية فى ذلك (١٥٣) ، فقد عمد الشيخ المراغى فى رمضان الموافق أكتوبر سنة ١٩٣٧ م إلى تنظيم سلسلة متتابعة من الدروس الدينية بالمساجد كان يحضرها الملك ، ويتعرض فيها المراغى للوفد وحكومته (١٥٤) ، مشيراً إلى أن حكومة الوفد لا ترضى عما يلقى من دروس دينية ، وأن مكرم عبيد سكرتير عام الحزب يزعجه هذا الأمر ، ويبدو أن غرض المراغى من ذلك هو أن يسبغ على الصراع السياسى بين القصر والوفد صورة دينية ، ليكون الملك ومن والاه حماة الإسلام (١٥٥) ، وليكون الوفد ومن معه ضد الإسلام ، وقد ظهر أثر ذلك سريعاً ، إذ انتظمت الوفود من الجمعيات الدينية والأزهريين تطلب استمرار الدروس الدينية وتهتف " يحيا الملك الصالح " و" الأزهر فوق الأحزاب " (١٥٦) ، وحتى عقب إقالة حكومة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ م راح الشيخ المراغى فى خطبة عيد الفطر يهاجم الوفد والنحاس مما دفع الصحف الوفدية إلى شن حملة صحفية على الشيخ المراغى متهمة إياه بأنه لا يفهم من أمر الدين شيئاً ، ويسعى إلى تفريق كلمة الأمة ، وقد تكفلت صحيفة " الإخوان المسلمون " بالرد على هذه الحملة الصحفية دفاعاً عن الشيخ المراغى (١٥٧) .

على أية حال ، فإن هذه العلاقة المتوترة بين المراغى والوفد قد أدت إلى عداء مستحكم بين الطرفين وصل إلى حد أن الوفد قد جعل الحد من سلطة الشيخ المراغى أحد أهدافه الرئيسية عقب عودته للحكم فى سنة ١٩٤٢ م ، فلقد أدرك الوفد وهو خارج الحكم عقب إقالة حكومته فى نهاية سنة ١٩٣٧ م فاعلية الأزهر كأداة فى يد القصر ، لذلك عمد الوفد عند عودته للحكم إلى بذل السعى لتخفيف قبضة الملك على الأزهر ، وكذلك الحد من سلطة الشيخ المراغى (١٥٨) ، بينما خاصم المراغى الحكومة مع كل أنصار الملك ، بسبب تقلدها الأمر ضد رغبة القصر وبمساعدة الانجليز ، وراح المراغى يأمر من الملك يلقى دروساً دينية فى التفسير بالجوامع يملؤها بالهجوم المستتر على الوفد (١٥٩) . ولذلك عمل الوفد على تحريك طلاب الأزهر ضد شيخه ، وقد نجح فى ذلك ، ففى يناير ١٩٤٣ م حدثت إضرابات بالأزهر ضد المراغى ، وهو ما دفعه إلى أن يتهم حزب الوفد صراحة بإشعالها ضده (١٦٠) ، حيث أضرب طلبة كلية اللغة العربية احتجاجا على قرار وزير المعارف بتعيين خريجى دار العلوم فى وظائف التدريس دون مسابقة ، وهى ميزة لا يتمتع بها الأزهريون ، والذين كانوا يعتقدون أن المراغى يجامل وزير المعارف فى هذه المسألة على حسابهم (١٦١) ، وأمام هذه الظروف اجتمع المجلس الأعلى للأزهر فى ١٧ فبراير ١٩٤٣ م ، وتناقش فى الأمر ، وانتهى إلى توجيه نداء للكليات والمعاهد ، حث فيه الطلاب على الهدوء والإقلاع عن الإضراب والابتعاد عن الاضطراب ، والانتظام فى الدراسة ، مع التأكيد على سعى إدارة الأزهر لدى ولاة الأمور لإزالة أسباب الإضراب (١٦٢) .

ولم تكتف حكومة الوفد بذلك بل راحت تتخذ الخطوات العملية لإبعاد المراغى عن مشيخة الأزهر باعتباره رأس الولاء للقصر فى الأزهر ، فعندما بعث كل من الشيخ الغمراوى والشيخ أحمد حمروش برسالة إلى رئيس الحكومة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٣ م انتقدا فيها طريقة الشيخ المراغى فى إدارة الأزهر ، وطالبا بتحسين حال الخريجين ، كان رد الحكومة أنها مستعدة لإجابة مطالب الأزهريين بعد تنحية الشيخ المراغى عن المشيخة (١٦٣) ، وعندما أعدت الحكومة مشروعاً لتحسين حال العلماء والمدرسين والخريجين من الأزهر والمعاهد الدينية ، علّقت تنفيذه على إخراج الشيخ المراغى من المشيخة (١٦٤) ، بل إن النحاس أوعز إلى بعض العلماء برفع التماس إلى الملك ورياسة الوزراء يطلبون تنحية الشيخ المراغى عن منصبه ، وتعيين شيخ جديد مكانه ، فأحال رئيس الوزراء الطلب إلى الملك وأرفقه بخطاب يؤيد فيه طلب العلماء (١٦٥) ثم جاءت اضطرابات الأزهر فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٤ م وتعطل الدراسة بالكليات والمعاهد الدينية لتزيد من مصاعب الشيخ المراغى فى منصبه ، والحقيقة أن هذه الاضطرابات كانت بفعل الوفد ، فالشيخ المراغى عندما

تحدث مع حسن يوسف وكيل الديوان الملكي فى هذا الأمر أكد أن الوزارة أفهمت الأزهريين أن مطالبهم لن تجاب إلا إذا أخرج الشيخ المراغى من منصبه ، وأن مأجورين من الوفد قد اندسوا بين الطلبة لزيادة حدة هذه الاضطرابات (١٦٦) ، كما تؤكد الوثائق البريطانية أن القصر والحكومة قد تبادلا الاتهام حول التأييد الذى تلقاه العناصر المؤيدة للشيخ المراغى بالأزهر من جانب القصر ، والتأييد الذى تلقاه العناصر المعارضة له بالأزهر من قبل الوفد وأن الوفديين هم الذين أحدثوا الاضطرابات ، وقد أكد السفير البريطانى على أن الوفد بثقله كان يقوم بذلك ، وأن القصر كانت له ردة فعل عليه (١٦٧) .

وبذلك يمكن القول أن الشيخ المراغى أمام ضغط حكومة الوفد قد أحيط به من داخل الأزهر بمعارضة الطلاب وكثير من العلماء ومن خارج الأزهر بمخاصمة الوزارة له فقدم استقالته فى بداية سنة ١٩٤٤ م إلى رئيس الوزراء ، فكانت هذه الاستقالة سبباً فى معاودة البحث بين القصر والحكومة فى أمر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، فقد قال النحاس بأن من حقه قبولها لأن الشيخ المراغى كان قد أعاد القانون السابق ، وذلك عندما ألغى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م ، لأن إلغاء الإلغاء يعد إعادة للقانون رقم ١٥ ، واستدل على ذلك بقوله : أن الشيخ المراغى نفسه يقر بذلك ، والدليل أنه قدم استقالته لرئيس الوزراء وليس للملك ، وذلك تطبيقاً للقانون السابق الذى يقر بسلطة رئيس الوزراء فى هذا الأمر ، إلا أن القصر قال بأن إلغاء الإلغاء لا يعد إعادة إلا إذا كان النص صريحاً ، وقد استمر هذا النقاش عدة شهور بقى فيها الشيخ معلقاً ، فلا استقالتهم قبلت ، ولا هو ظل فى منصبه فيعود لعمله (١٦٨) .

ونتيجة هذا التضارب بين طرفى السلطة الحاكمة اعتبر النحاس أن استقالة الشيخ المراغى مقبولة من جانبه رغم عدم قبولها كتابة أو إعلانها صراحة ، بينما رفض الملك فاروق أن يقر بأغراض ونوايا النحاس التى تقر بأنه مطلق الحرية فى قبول الاستقالة من شيخ الأزهر دون إقرار الملك بقبولها ، ومع ذلك فقد تم الاتفاق بين أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ومصطفى النحاس رئيس الوزراء حول مسألة استقالة شيخ الأزهر ، وذلك على أساس ألا تقبل استقالة المراغى ، وأن يبقى الشيخ فى بيته كإجازة مرضية ، على أن يدير الأعمال بالأزهر وكيل شيخ الأزهر (١٦٩) . غير أن النحاس لم يكتف بذلك تجاه الشيخ المراغى ، فلجأ إلى السفير البريطانى ليعاونه على إخراج المراغى من منصبه ، الأمر الذى دفع السفير إلى الاتصال بأحمد حسنين رئيس الديوان ، وطلب الاستفسار عن الوضع القانونى لسلطة الملك فيما يختص بالأزهر والرؤساء الدينيين ، فقام الديوان الملكى بإعداد مذكرة فى هذا الشأن شرح فيها المادة رقم ١٥٣ من

دستور ١٩٢٣ م ، ولائحة وزارة الأوقاف ، وأرسلت للسفارة البريطانية [١٧٠] . ويبدو أن السفير البريطانى لم يشأ التورط فى هذه المنازعات فأبدى رأيه للنحاس برغبته فى عدم التدخل بمسألة شيخ الأزهر ، وأنه سيظل على أمل أن الخلاف بين القصر والحكومة سوف يتم تفاديه حول تلك المسألة ، وقد وافقه النحاس على سياسته [١٧١] ، وعلى أثر هذا الرفض تشجع أحمد حسنين رئيس الديوان ، وراح يطلب من النحاس إصدار تصريح باعتبار استقالة المراغى كأن لم تكن ، بيد أن النحاس لم يستجب لهذا الطلب [١٧٢] ، وفى مقابلته مع السفير البريطانى ذكر النحاس أنه شريطة أن يدع مسألة شيخ الأزهر تخمد يجب على أحمد حسنين الامتناع عن المطالبة بإصدار إعلان عن عدم استقالة الشيخ المراغى وعودته للمشيخة مرة ثانية هذا مع تأكيده على أن أى اضطرابات سوف تحدث بالأزهر سيقابلها بالرد من جهته ، وذلك بصفته رئيسا للوزراء [١٧٣] .

وبذلك ظلت استقالة الشيخ المراغى تتأرجح بين القصر والحكومة ، فالنحاس كان يعتبره مستقيلا ، والقصر يعتبره باقيا فى منصبه ، ثم تجددت المشكلة فى الأسبوع الأخير من يونيه سنة ١٩٤٤ م ، وذلك عندما ذهب وفد من علماء الأزهر إلى قصر عابدين وقدموا عريضة يلتمسون فيها البت فى استقالة المراغى ، ثم توجهوا إلى مجلس الوزراء حيث استقبلهم النحاس وتحادث معهم فى الأمر ، وردا على هذا تقدم فريق آخر من شيوخ الأزهر بعريضة مضادة ، ولكن البوليس أمر بمصادرتها ، وحال دون وصولهم إلى قصر عابدين لتقديم هذه العريضة إلى الملك [١٧٤] . وهكذا أصبحت هذه المسألة من أهم أسباب التوتر فى العلاقات بين القصر والحكومة ، وقد بلغ هذا التوتر مداه عندما أصر القصر على حضور الشيخ المراغى لصلاة أيام الجمعة فى رمضان الموافق أغسطس ١٩٤٤ م فى المساجد التى يؤدى فيها الملك صلاته ، وهو ما أعطى الانطباع بأن المراغى لا يزال شيخا للأزهر ، على حين أن الحكومة كانت تعارض هذا الأمر ، ولم يحضر أى من الوزراء هذه الصلوات مخافة أن يعد هذا الحضور اعترافا من الحكومة بعودة استئناف الشيخ لمهام منصبه [١٧٥] . ونتيجة هذا الخلاف بين طرفى السلطة الحاكمة ظلت مسألة شيخ الأزهر على حالها ، إلى أن أقيلت وزارة النحاس فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ م ، ليعمد القصر بعدها إلى تقويض نفوذ حزب الوفد بالأزهر وكان أول ما فعلته وزارة أحمد ماهر التى تولت الحكم عقب إقالة حكومة النحاس هو إعادة الشيخ المراغى لمباشرة أعماله بالجامع الأزهر كشيخ للجامع [١٧٦] .

ولقد ظل المراغى فى منصبه عقب عودته حتى وفاته فى سنة ١٩٤٥ م ، وبوفاته كادت الساحة أن تخلو من أى صراع دار حول الأزهر

وكان القصر طرفاً فيه ، وذلك مرجعه إلى أن الوزارات التى تولت الحكم بعد ذلك وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م كانت معظمها وزارات ذات صبغة ملكية خالصة استمدت من القصر سلطانها فى الحكم ومقومات استمرارها فيه ، ومن ثم لم تكن لتخرج عليه أو تنازعه نفوذه على هذه المؤسسة الدينية (١٧٧) ، ويضاف إلى ذلك أن مشيخة الأزهر ذاتها لم تشهد رجالاً أمثال المراغى والظواهرى من حيث إيغالهم فى النشاط السياسى لصالح القصر (١٧٨) ، وعلى هذا النحو بدأ القصر فى استعادة نفوذه على الأزهر والمعاهد الدينية مرة أخرى ، وظهر ذلك فى أمر تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخاً للأزهر خلفاً للمراغى بعد وفاته (١٧٩) ،خاصة أن حكومة الوفد لم تكن فى السلطة حتى تنازع الملك فى اختيار شيخ جديد للأزهر . وعلى أية حال ، فإن المرشحين من جماعة كبار العلماء لخلافة المراغى فى هذا الوقت كان منهم الشيخ محمد مأمون الشناوى وكيل الأزهر ، وإبراهيم حمروش عميد كلية الشريعة ، وعبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية (١٨٠) . وبالفعل رشح الديوان الملكى الشيخ عبد المجيد سليم ، حيث كانت شروط الترشيح تنطبق عليه ، إلا أن الديوان الملكى فوجئ برفض الملك للاختيار ، ورغب فى تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف حينئذ (*) ، هذا على الرغم من أن أهم شروط الترشيح للمنصب وهو عضوية جماعة كبار العلماء لم تكن تنطبق عليه فلم يكن الرجل عضواً بها ، الأمر الذى أدى إلى حدوث أزمة حول المنصب بين جماعة كبار العلماء وبين السلطة الحاكمة ممثلة فى الملك المؤيد فى طلبه من حكومة محمود فهمى النقراشى (١٨١) .

فالعلماء كانوا يرون أن شيخ الأزهر ينبغى أن يكون من جماعة كبار العلماء ، ولم يكن الشيخ ينتمى إليها ، وبذلك يعد تعيينه مخالفة صريحة لقانون الأزهر ، وأن من واجبهم الدفاع عن القانون ، هذا إلى جانب أن الشيخ مصطفى كان منغمساً فى السياسة الحزبية هو وأسرته ومعارضتهم لتعيينه كان من قبيل حماية الأزهر من فتن السياسة كما ذكر الشيخ عبد المجيد سليم (١٨٢) . وبالفعل اجتمعت جماعة كبار العلماء برئاسة المفتى وقررت الاعتراض على ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق لأنه ليس عضواً فى الجماعة (١٨٣) . ولما كانت القوانين المنظمة للأزهر ، ومنذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م قد أقرت أن اختيار شيخ الأزهر يكون من جماعة كبار العلماء ، فهكذا أقرت المادة رقم ٢٣ من القانون السابق (١٨٤) ،والمادة رقم ١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م (١٨٥) ، والمادة رقم ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ (١٨٦) ، ولما كان الشيخ مصطفى عبد الرازق غير منتم لهذه الجماعة لعدم توفر شروط انضمامه إليها عليه لذلك وجب تعديل هذه الشروط لكى تنطبق على الشيخ مصطفى

عبد الرازق وبالتالى يتم اختياره شيخاً للأزهر ، وقد تكفلت الحكومة بإجراء هذا التعديل فى صورة وضع قانون جديد بخصوص هذا الأمر .

ولقد حاولت الحكومة السعى لدى جماعة كبار العلماء لأجل ضم الشيخ مصطفى عبد الرازق إليها والموافقة على تعديل القانون لهذا الغرض ، لذلك اتصل رئيس الوزراء بوكيل الأزهر يطلب إليه عقد جلسة للجماعة لكى تبحث أمر تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق عضواً بها ، فاتصل وكيل الأزهر بالشيخ عبد المجيد سليم شيخ الحنفية والذى له حق دعوة الجماعة ، فرد الأخير بأن الطلب المعروض لا تتسع له مواد قانون الأزهر المعمول به ، وأبلغ ذلك إلى رئيس الوزراء (١٨٧)، الأمر الذى دفع رئيس الوزراء إلى استدعاء الشيخ عبد المجيد سليم لمحاولة إثنائه عن تزعم حركة المعارضة لتعديل القانون ، وقام حسن يوسف بمحاولة مماثلة ، فاجتمع مع الشيخ مرتين حيث أوضح له إصرار الملك على الأمر ، وأن قرار الملك فى شأن التعديل لا يمكن الرجوع فيه ، وأن من الخير أن يكون بعيداً عن الجدل الذى تثيره بعض الصحف ، وأنه بوصفه أكبر أعضاء جماعة كبار العلماء سناً ومقاماً يستطيع التعاون مع السلطة لكى تمر الأزمة بسلام ، ولكن الشيخ لم يعدل عن موقفه (١٨٨) ، وعندما رأى وكيل الديوان إصرار الشيخ على موقفه ، وجه إليه تهديداً مباشراً ، بأن قال له : إن موقفك خطر عليك فرد الشيخ : أهذا خطر يمنعنى من التردد بين بيتى والمسجد ، فقال له : لا . لا . ، فرد الشيخ : إذاً لا أبالى (١٨٩).

وكانت نتيجة معارضة الشيخ لتعديل قانون الترشيح لمشيخة الأزهر ، أن مدة خدمته مفتياً للديار المصرية كانت قد قاربت على الانتهاء فى منتصف أكتوبر سنة ١٩٤٥ م ، وكان مفروضاً أن تمد سنتين أخريين ، ولكنها لم تمد (١٩٠)، هذا على الرغم من أن رئيس الوزراء عند مقابلته للشيخ قد وعده بتجديد مدته فى مركز المفتى ، وكذلك صرف المكافأة المتخلفة له عن مدة وجوده فى جماعة كبار العلماء التى لم يكن قد قبضها منذ ١٥ عاماً ، وذلك فى مقابل تغيير رأيه السابق ولكن ثبات الشيخ على رأيه نسف كل هذا (١٩١). وأما الشيخ مأمون الشناوى وكيل الأزهر فقد قدم استقالته من منصبه احتجاجاً على تخطيه فى التعيين شيخاً للجامع الأزهر (١٩٢). وقد انتقدت صحيفة الدستور موقف الشيخين ، وأبدت خشيتها من أن يستغل موقفهما و أحاديثهما استغلالاً حزبياً ، وذلك من حيث سوء نية الوفديين الذين يدفعونهم إلى هذا المسلك وأن غرض الوفد من ذلك هو تحقيق الرغبة الملحة فى معارضة كل مشروع أو عمل تشرع فيه الحكومة الحالية ، وأنهم فى ذلك لا يتورعون عن تسخير أشخاص لهم مكانتهم الدينية أو العلمية لأجل الوصول لأهدافهم ولإقحامهم فى أغراضهم الخاصة (١٩٣) .

ورغم تلك المعارضة ، فإن تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق ، وتغيير قانون الأزهر لأجل إتمام هذا التعيين لم يعدم المؤيدين له من شيوخ الأزهر ، فلقد زار وفد من الأزهريين رئيس الوزراء ، ومنهم الشيخ عبد الجليل عيسى شيخ معهد شبين الكوم ، والشيخ عبد الآخر أبا زيد شيخ معهد قنا ، والشيخ صالح مرسى وكيل معهد الإسكندرية ، وأكدوا له غبطتهم من الاتجاه الرشيد للملك فى اختيار شيخ جديد للأزهر على نسق العلماء من أمثال محمد عبده والمراغى (١٩٤) كما رفعت مجموعة من شيوخ الأزهر ومدرسى المعاهد الدينية ، ومنهم الشيخ عطا جابر والشيخ عبد العزيز مكى والشيخ عبد الفتاح جاويش ، مذكرة إلى الملك وأرسلوا منها صورة لرئيس الوزراء حسّنوا فيها أمر اختيار الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخاً للأزهر (١٩٥)، ورفعت مجموعة أخرى من العلماء الأزهريين مذكرة للوزارة يثنون فيها على خطوة تعديل قانون الأزهر تعديلاً يتلاءم مع حاجة الأزهر للإصلاح (١٩٦). بل وسار جمع من الأزهريين إلى قصر عابدين هاتفين بحياة الملك حبيب الأزهر والأزهريين ومعبرين عن تأييدهم لأمر التعديل والتعيين (١٩٧). ولم يعدم جانب تغيير القانون التأييد من الطلبة الأزهريين أيضاً ، فقد اجتمع طلبة كلية الشريعة فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٥ م وقرروا تأييد صاحب العرش فيما أراده للأزهر ، وأعلنوا أن إرادة الملك هى إرادة الأزهر ، وكذلك أيدوا الحكومة فى موقفها إزاء تعديل القانون (١٩٨) وأرسلت رسائل التأييد للملك من الطلبة بخصوص هذا الأمر (١٩٩).

وقد استغلت الصحف وبخاصة الصحف الوفدية الفرصة ، وشنت حملة عنيفة ضد الحكومة ، بينما تولت صحف كصحيفة الدستور الدفاع عن الحكومة فى هذا الشأن ، والتى حملت فى مقالها الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ م على حزب الوفد ، متهمة النحاس وحزبه بالعداء للأزهر والأزهريين ، ومؤكدة على أن الغيرة التى يبدونها الآن ليست حرصاً على الأزهر ، ولكنها جزء من الخطة الموضوعة التى تقضى بإثارة الخواطر وبلبلة الأفكار ، وهى خطة خلاصتها العمل على عرقلة أعمال الحكومة ، ولو بنشر الفوضى وإشاعة الاضطراب فى سائر الصفوف مادامو بعد ذلك يستطيعون أن ينسبوا إلى الحكومة الإهمال والعجز والافتئات على القانون ، ليكون لهم فى ذلك حجة لإثبات جدارتهم بالحكم (٢٠٠). وعندما اتهمت صحيفة المصرى الوفدية شخصية أجنبية (*) بالتدخل لصالح الشيخ مصطفى عبد الرازق(٢٠١)- الأمر الذى دفع النائب حسن النجار إلى توجيه سؤال إلى رئيس الوزراء حول ما صرح به كل من الشيخين عبد المجيد سليم ومأمون الشناوى عن هذا الأمر ، حيث رد رئيس الوزراء بما ينفى حدوثه ، وأن هذه الشخصية الأجنبية إنما فضلت اختيار شخصية للمنصب يتحقق معها أمر التعاون بصورة تحقق الخير للمسلمين - (٢٠٢) فإن

صحيفة الدستور لم تر عيباً فى تدخل هذه الشخصية فى أمر اختيار شيخ الأزهر ، لأن الأزهر جامعة إسلامية عالمية ، وليس كثيراً على أحد المسلمين حتى لو لم يكن مصرياً أن يبدى رأياً يتفق وصالح الأزهر ، ويحقق آمال المسلمين (٢٠٣) . ومن جانب آخر خلق هذا الترشيح توتراً بين السعديين والدستوريين ، مما دفع صحيفة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين إلى شن حملة ضد الحكومة ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الهيئة السعدية ذاتها تعانى من انقسام داخلى أثر بدوره على وضعها فى الحكومة (٢٠٤).

على أية حال ، فإن الحكومة عمدت إلى وضع مشروع القانون الذى يعدل من قانون الأزهر بعد توجيهات الملك بذلك (٢٠٥) – كانت الحكومة قد سعت لدى جماعة كبار العلماء لإقرار هذا المشروع عقب تعيين الشيخ محمود حميدة عضو الجماعة شيخاً للسادة الحنفية مكان الشيخ عبد المجيد سليم ، لكى يتمكن من دعوة الجماعة لهذا الغرض ، إلا أن الشيخ حميدة رفض هذا الطلب كما رفضه من قبل الشيخ عبد المجيد – (٢٠٦) حيث عرضته على مجلس النواب للمناقشة ، وقد أوضح محمد توفيق خليل مقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بالمجلس غرض الحكومة منه بقوله : " إن خلاصة رأى الحكومة أنها ترى تعديل المادتين السابعة والثامنة من قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م ، بحيث يمكن اختيار شيخ الأزهر من غير هيئة كبار العلماء ، على أن تتوافر فيه المؤهلات اللازمة لعضوية الهيئة " ، ومؤكداً على أنه قد يكون من الصالح العام اختيار شيخ الجامع عند الاقتضاء من غير هيئة كبار العلماء (٢٠٧).

وعلى ذلك جاء التعديل فى مشروع القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ م ليقر فى مادته رقم ١ : استبدال المادة رقم ٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م بإعادة تنظيم الجامع الأزهر بالأحكام الآتية : يختار شيخ الجامع الأزهر من بين جماعة كبار العلماء أو ممن تتوافر فيهم مجموعة من الشروط ، والتى كان من أهمها : أن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى كليات الجامع الأزهر أو بالقسم العالى المقرر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م ، أو بإحدى الكليات بجامعتى فؤاد الأول أو فاروق الأول (*)، أو يكون قد شغل منصب مفتى الديار المصرية أو عضوية المحكمة العليا الشرعية ، كما أكد مشروع القانون على أن تعيين شيخ الجامع الأزهر يكون بأمر ملكى ، ويصير من يعين شيخاً للجامع عضواً فى جماعة كبار العلماء بحكم القانون (٢٠٨). والحقيقة أن مشروع القانون هذا لم يعدم معارضين له من النواب ، فالنائب محمد محمود جلال أقر بأن ما يعمل اليوم قد يكون فى الغد وسيلة سيئة لشغل هذا المنصب بشخص ليس أهلاً له (٢٠٩) ، وأما الشيخ رضوان

السيد فقد اعتبر أن هذا القانون ينزل بمقام شيخ الأزهر (٢١٠)، وكان قد ذكر أيضاً أن التشريع لم يأخذ طريقه الطبيعى، وذلك بعرضه على المجلس الأعلى للأزهر ليقره، وهو ما يعنى بطلان مناقشة القانون بالمجلس النيابى، غير أن النائب محمد عبد اللطيف دراز رد بتأكيده على أن الحكومة أرسلت المشروع إلى مجلس الأزهر الأعلى، وقد بحثه المجلس (٢١١).

وعند اجتماع مجلس الشيوخ فى جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٤ ديسمبر ١٩٤٥ م لمناقشة مشروع القانون تحدث عباس الجمل مقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مؤكداً على أن الغرض من مشروع القرار هو إفساح المجال أمام علماء الأزهر سواء من جماعة كبار العلماء أو من خارجها لتولى المشيخة، وأن علماء الأزهر الذين لا ينتمون للجماعة منهم الكفايات الممتازة ومشروع القرار يرغب فى التوسع والارتفاع بمستوى الاختيار، هذا فضلاً عن زيادة عدد العلماء بالنسبة لعدد جماعة كبار العلماء، عما كان عليه الوضع وقت صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م (٢١٢).

ومثلما لاقى المشروع المعارضة فى مجلس النواب، تمت معارضته كذلك فى مجلس الشيوخ، حيث كان النائب الوفدى صبرى أبو علم من أشد هؤلاء المعارضين، فقد انتقد سعى الحكومة لدعوة جماعة كبار العلماء لإقرار مشروع تعديل القانون لدرجة تعيينها الشيخ محمود حميدة شيخاً للسادة الحنفية لكى يتمكن من دعوة الجماعة وانتقد طلب الحكومة اعتبار الجامعة المصرية وكلياتها معادلة للجامعة الأزهرية وكلياتها (٢١٣)، وانتقد عدم اتباع الحكومة الطريق السليم فى عرض مشروع القانون، مؤكداً على أن قانون الأزهر ينص على أن مجلس الأزهر الأعلى يختص بنظر كل مشروع قانون يتعلق بشئون الأزهر، ونظراً لتعذر عقده طلبت من وكيل الأزهر عرض المشروع عن طريق تمريره على أعضاء المجلس، فلم يوافق وقدم استقالته (٢١٤) ثم مررت الحكومة المشروع على بعض الأعضاء ومنهم اثنان فقط من العلماء، وهى طريقة لا تعبر عن اجتماع المجلس وعن رأيه، وفى النهاية ذكر: "بأن التشريع المعروض على المجلس أمر شخصى، لشخص يراد أن يتسع له التشريع، وهذا معيب من الوجهة التشريعية" (٢١٥). وقد تولى إبراهيم عبد الهادى وزير العدل الرد بالنيابة عن الحكومة، وذكر أن الفكرة التى تملى هذا المشروع هى صالح الأزهر، ونفى مساومة الشيخ عبد المجيد سليم، كما أن تعيين الشيخ محمود حميدة كشيخ للحنفية لم يكن لأجل تنفيذ ما رفضه الشيخ عبد المجيد، بل كان بناء على طلب وكيل الأزهر، وقال بأن الحكومة لم تقصر فى تنفيذ قانون الأزهر، فقد طلبت من وكيل الأزهر

دعوة جماعة كبار العلماء ولكنه لم يفعل واستقال ، وأكد فى النهاية على أن المشروع المعروض هو إحدى حلقات سلسلة القوانين التى يراد بها رفع مستوى الأزهر وإصلاحه ، وليس مجرد تشريع لشخص بعينه (٢١٦).

وفى النهاية تمت الموافقة على المشروع فى مجلس الشيوخ بأغلبية ٦٢ صوتاً (٢١٧) ، ثم عرض على مجلس النواب فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٥ ، فتمت الموافقة عليه بأغلبية ١٣٦ صوتاً ، وبذلك أقر المشروع رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥م ، وهو المعدل للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م (٢١٨). وبناءً على إقرار هذا القانون صدر الأمر الملكى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ م بتعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخاً للأزهر ، وقد صدر هذا الأمر فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ م (٢١٩). وهكذا كانت تعدّل القوانين وفقاً للمصالح ، فالبرلمان الذى شرّع هذا القانون هو برلمان بأغلبية من الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية ، والشيخ مصطفى من آل عبد الرازق أحد الأعضاء المؤسسين والبارزين فى حزب الأحرار ، وباقرار هذا القانون ألغى الربط بين عضوية جماعة كبار العلماء وبين اختيار شيخ الأزهر ، وذلك حين صار اعتبار شيخ الجامع عضواً فى جماعة كبار العلماء بحكم القانون ، حتى ولو لم يكن عضواً بها من الأصل ، وفى هذا إلغاء لوجود جماعة كبار العلماء كقناة شرعية يتم من خلالها الاختيار لمنصب المشيخة ، وكذلك إطلاق ليد السلطة الحاكمة فى اختيار عناصر معينة لهذا المنصب الخطير (٢٢٠).

على أية حال ، لم يكن من السهل السيطرة على الأزهر حتى لرجل يتمتع بميزات عظيمة كالشيخ مصطفى عبد الرازق ، لدرجة أن الرجل كان نادماً على قبوله هذا المنصب ، فلم يسلم من التظاهر ضده من جانب الأزهريين ، فضاق الشيخ بالأزهر وأهله ، وانتهت مشيخته بوفاته فى فبراير سنة ١٩٤٧ م (٢٢١). وبعدها مكث الأزهر مدة من غير أن يعين شيخ له ، إلى أن عين الشيخ محمد مأمون الشناوى شيخاً للجامع فى ٨ يناير ١٩٤٨ م ، وكان الأزهر يموج بفتنة قبل تعيينه بين أبناء الدلتا وأبناء الصعيد ، فأصبح معها ضرورة لاختيار شيخ جديد للأزهر من قبل السلطة الحاكمة ، ووقع الاختيار على الشيخ الشناوى (٢٢٢)، وقد مكث الشيخ فى منصبه حتى وفاته فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٠ م (٢٢٣). وتولى المشيخة من بعده الشيخ عبد المجيد سليم فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ م ، حيث كان النحاس برأس آخر وزارة وفدية ، وفى وقت كان الوفد قد بدأ يسير فى طريق المسالمة مع الملك مما جعل جلال الدين الحمامصى يطلق على الوزارة الوفدية هذه بأنها وزارة الاستسلام للملك (٢٢٤) ، وكان للأزهريين مطالب رأت وزارة النحاس أن تحقيقها يكلف ميزانية الدولة مبالغ باهظة ، فأجلت

النظر فيها ، وفى الوقت نفسه تقدمت الوزارة بمشروع لمساواة الأزهريين بزملائهم من رجال التعليم فى الجامعات والوزارات الأخرى من حيث سن المعاش ، بجعله ستين سنة بدلاً من سبعين ، وقطع بدل الخبز الذى يتقاضونه فوق مرتباتهم [٢٢٥]. وعلى أثر إضراب طلاب الأزهر ، طالب الشيخ عبد المجيد رئيس الوزراء فى مقابلة بينهما بوجوب تسوية الأزهريين المتخرجين بغيرهم من خريجى الجامعة ، فكان رد النحاس عليه بالتهديد بضرب الأزهريين بالرصاص إن لم يعودوا لدراستهم [٢٢٦].

كل هذا جعل شيخ الأزهر فى حديث له بمجلة آخر ساعة فى ١٩ أغسطس ١٩٥١م ينتقد الحكومة التى تضن بالمال على رجال الأزهر ومشروعاته ثم قال : " تقتير هنا وإسراف هناك " هذا فى الوقت الذى كان فيه الملك يصطاف فى الخارج ، فاعتقد أن النقد موجه له شخصياً ، لذا أرسل أمراً بعزل الشيخ عبد المجيد من المشيخة ، وقد اغتنمت الوزارة الفرصة للتخلص من مطالب الشيخ ، ونفذت توجيه الملك ، فأوعزت للشيخ أن يستقيل ، فاستقال فى٣ سبتمبر ١٩٥١ م [٢٢٧] ، وقد كان لإقالته ردة فعل عنيفة فى الأوساط الدينية ، ولدى علماء المسلمين خاصة فى إيران ، فأرسلوا برقيات استنكار واحتجاج على هذا التصرف [٢٢٨]. وولى المشيخة من بعده الشيخ ابراهيم حمروش ، والذى استقال منها فى ٩ فبراير ١٩٥٢ م ، وذلك على أثر بيانه ضد الانجليز عند اعتداء هؤلاء على مركز الشرطة بالإسماعيلية ، فضاقت به سلطات الاحتلال وأوعزوا إلى الملك لإعفائه من منصبه ، فأعفاه [٢٢٩]. حيث عاد الشيخ عبد المجيد سليم للمنصب مرة ثانية بعد أن استصدرت وزارة على ماهر أمراً من الملك فى١٠ فبراير ١٩٥٢ م بذلك .[٢٣٠]

ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م والشيخ عبد المجيد باق فى منصبه حتى استقال منه فى سبتمبر ١٩٥٢ م ، حيث اختارت الثورة الشيخ محمد الخضر حسين ليكون شيخاً للأزهر ، بعد اجتماع لمجلس الوزراء فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ م ، وقبلها الرجل بعد أن قابله ثلاثة من الوزراء بخصوص هذا الأمر وقد ظل بمنصبه حتى استقال منه فى ٧ يناير ١٩٥٤ م [٢٣١]. ومن بعده جاء الشيخ عبد الرحمن تاج ليتولى المشيخة بمرسوم جمهورى صدر فى سنة ١٩٥٤ م [٢٣٢] ، ونظراً لتدخلات على صبرى فى شئون الأزهر اعتماداً على سلطاته التى منحها إياه رئيس الجمهورية ، وظروف تعيين الشيخ تاج وزيراً فى اتحاد الدول العربية ، استقال الشيخ من منصبه فى سبتمبر ١٩٥٧ م [٢٣٣]. ليخلفه فى المنصب الشيخ محمود شلتوت بمقتضى قرار جمهورى صدر فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ م [٢٣٤] ، والذى صدر فى عهده القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

فى ٥ يوليه من هذه السنة ، وذلك بخصوص تطوير الأزهر ، وكان من أهم مواده تلك التى تتحدث عن مسألة اختيار وتعيين شيخ الأزهر ٠

وبذلك أقرت السلطة الحاكمة لنظام الثورة منذ البداية أن اختيار شيخ الأزهر يكون بواسطة الحكومة مثلما حدث عند اختيار الشيخ محمد الخضر حسين ، والتعيين يكون بمقتضى قرار جمهورى ، ثم جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ م ليتم تنظيم الاختيار بمقتضى المادة رقم ٥ منه ، والتى أقرت أن يكون اختيار شيخ الأزهر من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية (*) ، أو ممن تتوافر فيهم الصفات المشروطة فى أعضاء هذه الهيئة ، وإذا لم يكن الشيخ قبل هذا التعيين عضواً فى تلك الهيئة يصبح بمقتضى هذا التعيين عضواً فيها ، كما تم فى المادة رقم ٧ من هذا القانون تحديد أمر تعيين شيخ الأزهر بقرار من رئيس الجمهورية (٢٣٥)

* * *

والخلاصة أن السلطة الحاكمة كانت قد أنشأت منصب شيخ الأزهر ، وظلت عازفة عن التدخل فى أمره حتى جاء عصر محمد على ليضع شروطاً لمن يتم اختياره للمنصب ، ومن بعده تدخلت السلطة لدرجة عزلها لشيخ الأزهر ، بل وعمدت إلى الحد من سلطته بخلق مجلس للأزهر يعمل من خلاله وينفذ قراراته ٠

أن السلطة الحاكمة عند وضعها قوانين لتنظيم الأزهر والمعاهد الدينية قد شغلت بوضع مواد قانونية تنظم عملية اختيار وتعيين شيخ الأزهر ، وهو ما أدى إلى خلق معارك سياسية بين طرفى هذه السلطة فى عهد الملكية ، القصر والحكومة حول هذا الأمر ٠

أن تغيير القوانين المنظمة لسلطة اختيار وتعيين شيخ الأزهر لأجل مصلحة سياسية أو شخصية أصبح جائزاً ، كما حدث مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م ، والذى ظل حائراً بين الإثبات والإلغاء ، وكذلك تشريع القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ م وهو المعدل للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م ٠

أن القصر قد ظل على الدوام حريصاً على أن يكون أمر اختيار وتعيين شيخ الأزهر بيده وقد سعى فى أمر ذلك عند وضع دستور سنة ١٩٢٣ م ، فأثبتت المادة رقم ١٥٣ فيه ، وكذلك سعى لأجل إلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م بعد أن فشل فى منع تشريعه ٠

أن القصر قد وجد الدعامة الرئيسية للحفاظ على سلطته الدينية على الأزهر والمعاهد الدينية فى شيوخ الأزهر أنفسهم ، فالشيخ الظواهرى

كان سنداً للملك فؤاد ، والشيخ المراغي كان سنداً للملك فاروق ضد الحكومة ، وبخاصة حكومات حزب الوفد .

أن حكومات الوفد قد ظلت على الدوام فى جهاد ضد القصر لأجل تقليص سيادته الدينية على الأزهر والمعاهد الدينية ، وأهمها مسألة اختيار وتعيين شيخ الأزهر ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه غالبيه حكومات الأقليات مطواعة للملك فى حفاظه على هذه السلطات .

أن الأزهر قد أوغل فى السياسة بالبلاد ممثلاً فى مشيخته وبخاصة على عهد الشيخ الظواهرى والشيخ المراغى ، وبصورة جعلت منه ركناً سياسياً بارزاً فيها . لدرجة أن الإعلان ببعد الأزهر عن السياسة على لسان شيوخه وبخاصة الظواهرى والمراغى ظل إعلاناً فضفاضاً على الدوام .

أن الإنجليز وعلى الرغم من إعلانهم عدم التدخل فى الأمور الدينية بالبلاد ، إلا أن اشتراك الأزهر فى الحركة الوطنية ، والدور السياسى الذى بدأ يلعبه شيوخه ، جعلهم يتدخلون فى أمر من أهم أموره ، ألا وهو مسألة اختيار شيخ الأزهر .

أن تدخل السلطة الحاكمة فى أمر مشيخة الأزهر قد جعل الاستقالة من المنصب هى السمة المميزة لمعظم شيوخ الأزهر خلال فترة الدراسة ، فلقد فعلها الشيخ المراغى مرتين ، وفعلها الشيخ الظواهرى ، وكذلك الشيخ عبد المجيد سليم مرتين ، وفعلها الشيخ إبراهيم حمروش ، والشيخ عبد الرحمن تاج .

هكذا تمثلت علاقة السلطة الحاكمة بمشيخة الأزهر فى صورة وضع قوانين منظمة للمشيخة من حيث الاختيار والتعيين والإدارة فضلاً عن التعاون بين السلطة الحاكمة والمشيخة فى أمر إقرار النظام والولاء بالأزهر والمعاهد الدينية ، والذى قد ينتج عنه استجابة السلطة لمطالب المشيخة ، أو استجابة المشيخة لرغبات السلطة .

الهوامش

(١) محمد عبدالمنعم خفاجى : الأزهر فى ألف عام ، ثلاثة أجزاء ، المطبعة المنيرية بالأزهر ، القاهرة ١٩٥٤ م ، ج١ ، ص ١٤٥ .

(٢) عبدالعزيز الشناوى : الأزهر جامعا وجامعة ، جزءان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٣ م ، ج١ ، ص ١٨٧ .

(٣) عاصم الدسوقى : مجتمع علماء الأزهر فى مصر ١٨٩٥ - ١٩٦١ م ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٩ م ، ص ص ١٤- ١٥ .

(٤) يرجع سبب ترجيحنا للرأى الثانى إلى تزامن عهد الشيخ شهاب الدين مع عهد السلطان سليمان القانونى " ١٥٢٠ - ١٥٦٦ م "، والذى اشتهر بإحداث تغييرات عدة فى نظم الحكم بالدولة العثمانية ، وقد يكون إحداث منصب شيخ الأزهر من هذه التغييرات ، كما أن لقب شيخ الإسلام الذى تلقب به الشيخ الخرشى كان قد تلقب به الشيخ شهاب الدين من قبله ، وهو دليل أصحاب الرأى الأول عن تقدم الشيخ الخرشى فى المشيخة .

(٤) عاصم الدسوقى : مرجع سابق ، ص ١٢ .

، أحمد محمد عوف : الأزهر فى ألف عام ، سلسلة البحوث الإسلامية ، الكتاب الثانى ، القاهرة ١٩٨٣ م ، ص ٦١ .

(٥) عاصم الدسوقى : مرجع سابق ، ص ص ١٢- ١٣

(٦) نفسه ، ص ١٦ .

(٧) عبدالعزيز الشناوى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٨) ماجدة على صالح ربيع : الدور السياسى للأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١ م ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٩٢ م ، ص ٢٠ .

، عبدالعزيز الشناوى : مرجع سابق ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٩) أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على ، جزءان ، القاهرة ١٩٢٨ م ، ج٢ ، ص ٤٣٢ .

(١٠) الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، أربعة أجزاء ، مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة د . ت ، ج٤ ، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وفيات عام ١٢٢٧ هـ .

(*) ظل الشيخ ابراهيم البيجورى بمنصبه ولم يعزل رغم اعتلال صحته ، ولكن تقرر إقامة أربعة وكلاء عنه برئاسة الشيخ مصطفى العروسى ، وذلك لمباشرة شئون الجامع الأزهر ، حتى توفى الشيخ ابراهيم البيجورى عام ١٨٦٠

محمد كمال السيد محمد : الأزهر جامعا وجامعة ، سلسلة البحوث الإسلامية ، الكتاب الرابع ، السنة السابعة عشر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٦ م ، ص ٣٢٣ .

(١١) عاصم الدسوقى : مرجع سابق ، ص ١٦ .

(١٢) دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة رقم ٤٦ ، القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، القانون الصادر فى ٢٩ يونيه لسنة ١٨٩٥ م .

(١٣) نفسه ، نفس المحفظة ، القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ م .

(١٤) نفسه ، نفس المحفظة ، القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م .

(*) حدد القانون الصادر فى ٢٩ يونيه ١٨٩٥ م فى المادة رقم ٥ أمر تعيين أعضاء مجلس إدارة الأزهر وفيهم شيخ الأزهر بإرادة سنية ، كما أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ م قد حدد فى المادة رقم ٤ أمر تعيين أعضاء المجلس الأعلى للأزهر بما فيهم شيخ الأزهر بإرادة سنية ، ومع ذلك فإن القانونين لم يخصا أمر تعيين شيخ الأزهر .

- دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة رقم ٤٦ ، القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ،القانون الصادر فى ٢٩يونيه ١٨٩٥ م ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ م.

(*) اشترطت المادة رقم ١٠٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء الآتى :

أولا: أن لا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة ولا أكثر من ستين سنة .

ثانيا : أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس فى الجامعة الأزهرية عشر سنين على الأقل منها أربع على الأقل فى القسم العالي .

ثالثا : أن يكون قد ألف كتاباً فى أحد العلوم التى تلقاها أو المنوط به تعليمها ، وأن يكون قد منح الجائزة العلمية المنصوص عليها في المادة ١٢٤ من هذا القانون .

رابعا: أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس فى ماضيه ما يشين سمعته .

خامسا : أن يشهد له ستة عشر من هيئة كبار العلماء أنه أهل لأن يكون واحداً منهم .

(١٥) دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة رقم ٤٦ ، القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م .

(١٦) محاضر مجلس شورى القوانين : محاضر انعقاد ١٩١٠ - ١٩١١ م . محضر جلسة ٣٠ مارس عام ١٩١١ م ص ص ٣١٥ - ٣٢٥ .

(١٧) فخر الدين الظواهرى : السياسة والأزهر (من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى) ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ١٩٤٥ م ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .

(١٨) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٨م ، ص ٢٦٢

(١٩) سعيد اسماعيل على : دور الأزهر فى السياسة المصرية ، سلسلة كتاب الهلال ،العدد رقم ٤٣١ ، القاهرة ١٩٨٦ م ، ص ٢٧٦ .

(٢٠) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢١) عبد الرحمن الرافعى ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٧ م ، ص ٩٧

(٢٢) نفسه ، ج١ ، ص ص ١١٧ – ١١٨ .

(*) تقول المادة رقم ١٥٣ من دستور ١٩٢٣ م :

"ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادىء المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية ، وبتعيين الرؤساء الدينيين ، وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد ، وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن " .

(٢٣) نفسه ، ج١ ، ص ٤٠١ ، ملحق بنصوص دستور ١٩٢٣ م .

(٢٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ م ، ج١ ، ص ١٣٨ .

(٢٥) عبدالرحمن فهمى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٣٤ .

(٢٦) نفسه ، ج١ ، ص ١٤١ .

(٢٧) محمد حسين هيكل : مصدر سابق ، ج١ ، ص ١٩٦ .

(٢٨) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥ م ، ص ٨٦ .

(٢٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ م ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ م ، ص ٤٥٨ .

(٣٠) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ م ، الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٩٩ م ، ص ص ٢٦٩ – ٢٧٠ .

(*) حدث هذا الإضراب بالأزهر ، عندما قدم الأزهريون مطالبهم إلى الحكومة لإصلاح الأزهر ، والتى تأخرت فى إجابتهم عليها ، فكان الإضراب والذى سرعان ما تحول إلى مظاهرات واشتباك مع الجمهور ، وهو ما دفع المجلس الأعلى للأزهر إلى عقد جلسة لدراسة الموقف ، حيث قرر إحالة الطلبة المشتركين فى هذا الإضراب إلى مجلس تأديب .

– دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة رقم ١٦ جـ ١ ، ملف رقم ١٦٩ ، جلسات المجلس الأعلى للأزهر ، جلسة ٦ نوفمبر ١٩٢٤ م .

(٣١) مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مطابع الأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ م ، ص ٧٨ .

(٣٢) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٥ .

(٣٣) محاضر مجلس النواب : الدورة رقم ١ ، الجلسة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٢٦/٨/١١ م ، ص ٤٤١ .

(٣٤) نفسه ، الدورة رقم ١ ، الجلسة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٢٦/٨/١٤ م ، ص ص ٤٥٦ – ٤٥٧ .
(٣٥) نفسه ، الدورة رقم ٢ ، الجلسة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٢٧/٢/١ م ، ص ص ٣٥٤ – ٣٧٠ .
(٣٦) طارق البشرى : الأزهر بين القصر والحركة الوطنية ، مجلة الكاتب ، العدد رقم ١٦٢ ، القاهرة ١٩٧٤ م ، ص ٦٢ .
(٣٧) محاضر مجلس النواب : الدورة رقم ٢ ، الجلسة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٢٧/٥/٤ م ، ص ص ٨٥٢ – ٨٥٣ .
(٣٨) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٨٥٣ .
(٣٩) دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة رقم ٤٦ ، القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م .
(٤٠) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٤٠ .
(٤١) عاصم الدسوقى : مرجع سابق ، ص ١٩ .
(٤٢) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٩ .
(*) أجاب وزير الأوقاف بمجلس النواب على سؤال عن مرتبات شيخ الأزهر فى عام ١٩٢٦ م بقوله :
(أ) يتقاضى مبلغ ١٥٠ جنيهاً سنوياً اجور ركائب بصفته عضواً فى مجلس الأوقاف .
(ب) يتناول بصفته شيخاً لمقرأة السلطان الحنفى من ستين إلى ثمانين رغيفاً فى الأسبوع وما بين عشرين وثلاثين قرشاً بدل خبز شهرياً ، ونحو جنيهين سنوياً من ريع أوقاف فى نظر الوزارة مرصدة على هذه المقرأة .
(ج) ٢٠٠٠ جنيه من وزارة المالية مباشرة رابتاً سنوياً بصفته شيخ الجامع الأزهر .
(د) ٣٦ جنيهاً من ميزانية المعاهد الدينية شهرياً بصفته من هيئة كبار العلماء .
(هـ) ٢٠ جنيهاً من ميزانية المعاهد الدينية شهرياً بصفته شيخ السادة المالكية
(و) يتناول ٣٠ رغيفاً يومياً زنة كل رغيف ٧٢ درهماً ، و ٦٤ رغيفاً صغيراً زنة كل رغيف ٥٠ درهماً ، وذلك من جرايات الجامع الأزهر .
– محاضر مجلس النواب : الدورة رقم ١ ، الجلسة رقم ٣١ بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٢٦ م ، ص ٤٤٢ .
(٤٣) عاصم الدسوقى : مرجع سابق ، ص ٣٩
(٤٤) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .
(٤٥) على عبد العظيم : مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن ، جزءان ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،القاهرة ١٩٧٩ م ، ج ٢ ، ص ٦٢ .
(٤٦) ماجدة على صالح : مرجع سابق ، ص ٦٢ .
(٤٧) على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٦٢ .
، طارق البشرى : مرجع سابق ، ص ٦٥
(٤٨) على عبد العظيم : مرجع شابق ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

(٤٩) على الجندى : الإمام المراغى ، سلسلة أقرأ ، العدد رقم ١١٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٢ م ، ص ١١١ .

(*) رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى البريطانى .

(٥٠) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ص ٥٦ – ٥٧ .

(٥١) نفسه ، ص ٥٨ .

(٥٢) نفسه ، ص ٥٧ .

(٥٣) نفسه ، ص ٥٨ .

(54) F. o. , 371 / 22004 , Desp. No. 598 , From Sir M. Lampson to Viscount Halifax , May 30 , 1938

(٥٥) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٥٦ .

(٥٦) عبد المتعال الصعيدى : تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ١٩٥١ م ، ص ١١٣ .

(*) كان قد انهار الائتلاف الحاكم بين الوفد والأحرار الدستوريين على أثر موجة الاستقالات من الوزارة والتى بدأها محمد محمود حيث أقيلت الحكومة فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ م

(٥٧) دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة ٤٦ ، القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، مشروع لقانون بتاريخ ١٩٢٨ م .

(*) تكونت اللجنة من الشيخ المراغى رئيساً ، وعبد الفتاح صبرى وكيل وزارة المعارف ومحمد خالد حسنين مفتش العلوم الحديثة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية والشيخ عبد العزيز البشرى السكرتير البرلمانى لوزير المعارف أعضاء باللجنة .

(٥٨) نفسه ، نفس المحفظة ، مشروع لقانون بتاريخ ١٩٢٨ م .

(59) F.o., 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938

(٦٠) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٦٨ .

(٦١) طارق البشرى : مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(٦٢) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٦٨ .

(٦٣) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(64) F.O., 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30, 1938.

(*) تألفت لجنة بين الطلبة سمت نفسها لجنة الأزهر للأحرار الدستوريين ، وتألفت لجنة سميت لجنة الوفد المصرى بالأزهر .

(٦٥) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٦٩ .

(٦٦) نفسه ، ص ٧٠ .

(٦٧) محمد عبد المنعم خفاجى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٧٠ .

(٦٨) على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٢٩ .

(٦٩) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٧٠ .

(٧٠) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢– ١٩٥٣ م ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ م ، ص ٣٧٦ .

(٧١) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٧٠ .

(72) F . O . , 407 / 209 , R . No. 171 , From Sir P. Lorine to Mr. A. Henderson , Sept. 19 , 1929 .

(٧٣) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ص ٧١ – ٧٤ .

(٧٤) نفسه ، ص ٧٦ .

(٧٥) نفسه ، ص ص ٧٦ – ٧٧ .

(٧٦) سامية حسن سيد إبراهيم : الأزهر والسياسة المصرية ١٩١٩ – ١٩٣٩ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ م ، ص ٩٠ .

(٧٧) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٧٧ .

(٧٨) الأوامر الملكية : أوامر صادرة فى عام ١٩٣٠ م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٣١ م ، ص ص ١٠٣٣ – ١٠٣٨ .

(٧٩) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٥٢ .

(٨٠) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٧ .

(٨١) طارق البشرى : مرجع سابق ، ص ص ٦٢ – ٦٣ .

(٨٢) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٦٩ .

(٨٣) نفسه ، ص ٢٨٣ .

(٨٤) محمد على غريب : أزهريات ، سلسلة كتب قومية ، القاهرة د . ت ، ص ٧٤ .

(85) F . O . , 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938 .

(٨٦) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال "الثورة الوطنية ١٩٣٥ م" ، جزءان ، مطبوعات الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ م ، ج١ ، ص ١٠٥ .

(*) قائد طلاب الأزهر فى ثورة ١٩٣٥ م .

(٨٧) نعم الباز : الباقورى " ثائر تحت العمامة" ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ م ، ص ٣٨ .

(88) F . O . , 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938 .

(٨٩) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(*) كان على رأس هؤلاء العلماء : الشيخ على سرور الزنكلونى ، ومحمود شلتوت ، ومحمود أبو العيون ، وعبد ربه مفتاح ، ومحمد عبد اللطيف دراز ، وسليمان نوار .

(٩٠) محمد على غريب : مرجع سابق ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

(٩١) عبدالمتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(92) F. O. , 407 / 218 , R. No. 16 From Sir M. Lampson to Sir John Simon , Feb. 6, 1935 .

(٩٣) سامية حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ص ص ٩٥ – ٩٦ .

(٩٤) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(٩٥) البلاغ ، بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٣٤ م .
، نعم الباز : الباقورى " ثائر تحت العمامة " ، ص ص ٤٠ – ٤١ .

(٩٦) السياسة ، بتاريخ ١٩٣٤/٩/٥ م .

(97) F.O. , 407 / 218 , R . No. 16 , Feb . 6 , 1935 .

(٩٨) نعم الباز : الباقورى " ثائر تحت العمامة " ، ص ٣٧ .

(٩٩) الأهرام ، بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٣٥ م .
(١٠٠) نعم الباز : مرجع سابق ، ص ٣٨ .
(١٠١) الأهرام ، بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٣٥ م .
(١٠٢) أنور الجندى : مرجع سابق ، ص ٦٩ .
(١٠٣) السياسة ، بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٣٤ م .
(١٠٤) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ص ١٢٩ ــ ١٣٠ .
(١٠٥) الأهرام ، بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٣٥ م .
(١٠٦) سامية حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .
(١٠٧) الأهرام ، بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٣٥ م .
(١٠٨) سعيد اسماعيل على : مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .
(١٠٩) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ص ٣٣٠ ــ ٣٣٢ .
(١١٠) الأهرام ، بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٣٥ م .

(111) F. O. , 407 / 218 , R . No. 47, From Sir M. Lampson to Sir John Simon , April . 16 , 1935 .

(١١٢) الأهرام ، بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٣٥ م .
(١١٣) نفس المرجع والتاريخ .
(١١٤) نفسه ، بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٣٥ م .

(115) F.O. , 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938

(١١٦) الأهرام ، بتاريخ ٢٩ / ٤ /١٩٣٥ م .
(١١٧) سامية حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ص ١٦٩ .
(١١٨) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٣٩ .
(١١٩) الأهرام ، بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٣٥ م .
(١٢٠) نفسه ، بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٣٥ م .
(١٢١) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٣٨ .
(١٢٢) الأوامر الملكية : أوامر صادرة فى عام ١٩٣٦ م ، المطبعـــة الأميريـــة ، القاهرة ١٩٣٩ م ، ص ص ٨٩ ــ ٩١ .
(١٢٣) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ص ٣٤٢ ــ ٣٤٣ .
(١٢٤) نفسه ، ص ص ٣٤٣ ــ ٣٤٤ .
(١٢٥) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ١٣١ .
(١٢٦) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٤٤ .
(١٢٧) سامية حسن : مرجع سابق ، ص ٨٤ .
(١٢٨) نفسه ، ص ١٧٢ .

(129) F.O. , 371/22004, Desp. No. 598 , May 30 , 1938 .

(١٣٠) محمد حسين هيكل : مصدر سابق ،ج٢ ، ص ٩٥ .
(١٣١) نفسه ،ج٢ ، ص ص ١٦٨ ــ ١٦٩ .

(132) F.O., 371 / 23305 , Desp . No- , From Sir M. Lampson to Viscount Halifax , March 15, 1939 .

(133) Ibid , 371 / 31568 , tel. No . 696 , From Sir M. Lampson to Eden , Feb . 28 , 1942 .

(134) Ibid , 371 / 23305 , R. No. 544 , From Sir M. Lampson to Viscount Halifax , May 10 , 1939 .

(١٣٥) طارق البشرى : مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(136) F.O. , 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938 .
(١٣٧) محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة "من أسرار الساسة والسياسيين" ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ م ، ص ٥٦ .
(١٣٨) سامية حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ص ١٩١ .
(١٣٩) المصرى ، بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٣٨ م .
(١٤٠) سامية حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ص ١٩٥ .
(١٤١) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٤٦ .
(142) F.O. , 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938 .
(143) Ibid , 371 / 41327 ,tel. No. 390 , From Killearn to Eden , March 2 , 1944 .
(144) Ibid , 371 / 35532 , R. No. 18 , From Cairo to Foreign Office , April 10 , 1943 .
(145) Ibid , 371 / 22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938 .
(١٤٦) سعيد اسماعيل على : مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .
(١٤٧) محمد التابعى : مرجع سابق ، ص ٥٧ .
(١٤٨) رفعت السعيد : مصطفى النحاس ، دار القضايا ، بيروت ١٩٧٦ م ، ص ٧٦ .
(١٤٩) محمد التابعى : مرجع سابق ، ص ٥٦ .
(١٥٠) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢ م،مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٨ م ، ص ٢٧٥ .
(١٥١) سامية حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
(152) F. O. , 407 / 221 , tel. No. 480 , From Kelly to Eden , Aug. 28 , 1937 .
(١٥٣) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ – ١٩٥٠ م ، ترجمة (زهير الشايب) ، القاهرة د . ت ، ص ١٠٤ .
(١٥٤) طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ م ، ص ص ٥٦١ – ٥٦٢ .
(١٥٥) نفسه ، ص ٥٦٢ .
(١٥٦) نفسه ، ص ص ٥٦٢ – ٥٦٣ .
(١٥٧) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ٣٧ – ١٩٥٢ م ، ص ٢٧٨ .
(١٥٨) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٢ .
(١٥٩) طارق البشرى : الأزهر بين القصر والحركة الوطنية ، ص ٧٦ .
(١٦٠) مذكرات حسن يوسف ، ص ١٦٤ .
(١٦١) عاصم الدسوقى : مرجع سابق ، ص ص ٦٧ – ٦٨ .
(١٦٢) دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة رقم ٣٥ ، جلسات المجلس الأعلى للأزهر ، جلسة ١٧ فبراير ١٩٤٣ م .
(١٦٣) مذكرات حسن يوسف ، ص ١٦٣ .
(١٦٤) نفسه ، ص ٢٣٢ .
(١٦٥) على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٤١ .
(١٦٦) مذكرات حسن يوسف ، ص ص ١٦٣ – ١٦٤ .

(167) F.O. , 371 / 41327 , tel. No. 390 , March 2 , 1944 .

(١٦٨) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ص ٣٤٦ – ٣٤٧ .

(169) F.O. , 371 / 41327 , tel. No. 390 , March 2 , 1944 .

(١٧٠) مذكرات حسن يوسف ، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .

(171) F.O. , 371 / 41327 , tel. No. 390 , March 2 , 1944 .

(١٧٢) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٣ .

(173) F.O. , 371/ 41327 , tel. No 390 , March 2 , 1944 .

(١٧٤) مذكرات حسن يوسف ، ص ١٨٢ .

(١٧٥) يونان لبيب رزق: مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

(١٧٦) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ٣٧ – ١٩٥٢ م ، ص ٢٨٤ .

(١٧٧) نفسه ، ص ٢٨٥ .

(١٧٨) طارق البشرى : الأزهر بين القصر والحركة الوطنية ، ص ٧٧ .

(١٧٩) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسة فى مصر ٣٧ – ١٩٥٢ م ، ص ٢٨٥ .

(١٨٠) على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٣٢ .

(*) قيل أن رغبته هذه ترجع إلى تدخل "أغاخان" زعيم الطائفة الإسماعيلية ، والذي كان يتمتع بحظوة كبيرة لدى الحكومة الإنجليزية ، وقيل بأنه يرجع إلى أن الخاصة الملكة استولت على مساحات شاسعة من وزارة الأوقاف من بينها تفتيش الوادي وأن الملك أراد مكافأة وزير الأوقاف الشيخ مصطفى عبد الرزق على ذلك بتعيينه فى منصب شيخ الأزهر .

على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٩٧ .

(١٨١) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٤ .

(١٨٢) على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٢٢ .

(١٨٣) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٥ .

(١٨٤) دار الوثائق القومية (محافظ الأزهر) : محفظة رقم ٤٦ ، القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م .

(١٨٥) الأوامر الملكية : أوامر صادرة فى عام ١٩٣٠ م ، ص ص ١٠٣٣ – ١٠٣٨ .

(١٨٦) نفسه ، أوامر صادرة فى عام ١٩٣٦ م ، ص ص ٨٩ – ٩١ .

(١٨٧) محاضر مجلس الشيوخ : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م ، ص ١٠٤ .

(١٨٨) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٥ .

(١٨٩) محاضر مجلس الشيوخ : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م ، ص ١٠٥ .

(١٩٠) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٥ .

(١٩١) محاضر مجلس الشيوخ : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م ، ص ص ١٠٤ – ١٠٥

(١٩٢) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٦ .

(١٩٣) الدستور ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٠ م .

(١٩٤) الأهرام ، بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢ م .

(١٩٥) الدستور ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٤ م

(١٩٦) نفسه ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م .

(١٩٧) نفسه ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠ م .

(١٩٨) نفسه ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٧ م .

(١٩٩) نفسه ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م .

(٢٠٠) نفسه ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٣ م .

(*) الشخصية هى (الأمير أغاخان زعيم الطائفة الإسماعيلية) .

(٢٠١) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٥ .

(٢٠٢) محاضر مجلس النواب : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٨ م ، ص ٢٠١ .

(٢٠٣) الدستور ، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٧ م .

(٢٠٤) أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق ، ص ص ٤٤٢ – ٤٤٣ .

(٢٠٥) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٥ .

(٢٠٦) محاضر مجلس الشيوخ : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م ، ص ١٠٥ .

(٢٠٧) محاضر مجلس النواب : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١١ م ، ص ١٠٢ .

(*) وجه أربعة عشر عالماً من جماعة كبار العلماء خطاباً إلى رئيس الوزراء فى هذا الأمر ، فقالوا :" نرى أن كلمة الكليات الواردة فى المادة رقم ١٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م لا تشمل كلية من كليات الجامعة المصرية ، وإنما هى خاصة بكليات الجامعة الأزهرية " .

محاضر مجلس الشيوخ : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م ، ص ١٠٥ .

(٢٠٨) محاضر مجلس النواب : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١١ م ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

(٢٠٩) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٥ .

(٢١٠) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٦ .

(٢١١) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٤ .

(٢١٢) ذكر مقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس الشيوخ بأن : " القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ جعل عدد جماعة كبار العلماء ٣٠ فى وقت كان عدد العلماء المدرسين والمراقبين بالأزهر والمعاهد الدينية الملحقة به ٣٦٠ عالماً ، وبذلك تصل نسبتهم للعلماء إلى ١٠ % أما الآن فقد لا يصل عدد الهيئة بالنسبة لعدد العلماء الذين يزيدون على الألف إلا بنسبة

١% . خاصة بعد أن صار عدد الهيئة الآن ٢١ عالما فقط" .

محاضر مجلس الشيوخ : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ م ، ص ١٠٢ .

(٢١٣) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٥ .

(٢١٤) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٦ .

(٢١٥) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٧ .

(٢١٦) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ص ١١٢ – ١١٥ .

(٢١٧) نفسه ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ص ١١٧ – ١١٨ .

(٢١٨) محاضر مجلس النواب : الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٥ م ، ص ٣٦٦ .

(٢١٩) نفسه ، الدورة رقم ٢١ ، الجلسة رقم ٩ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣١ م ، ص ٣٩٠ .

(٢٢٠) عاصم الدسوقى : مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٢٢١) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ١٣٦

، جاك بيرك : مصر الإمبريالية والثورة ، ترجمة (يونس شاهين) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م ، ص ٢٤٠ .

(٢٢٢) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

جاك بيرك : مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

(٢٢٣) عبد المتعال الصعيدى : مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٢٢٤) يونان لبيب رزق : مرجع سابق ، ص ٥٠٤ .

(٢٢٥) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٦ .

(٢٢٦) ماجدة على صالح : مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٢٢٧) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٧

(٢٢٨) نفسه ، ص ٢٣٨ .

(٢٢٩) على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٣٣ .

(٢٣٠) مذكرات حسن يوسف ، ص ٢٣٨ .

(٢٣١) على عبد العظيم : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ص ١٥٧ – ١٥٨ .

(٢٣٢) نفسه ، ص ١٦٦ .

(٢٣٣) نفسه ، ص ١٦٨ .

(٢٣٤) نفسه ، ص ١٨٥ .

(*) تكونت بمقتضى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ م .

(٢٣٥) وزارة الأوقاف : الأزهر تاريخه وتطوره ، مطابع دار الشعب ، القاهرة ١٩٦٤ م ، ص ٤٧٨ .

مصادر ومراجع الدراسة

أولا : الوثائق :

(١) وثائق غير منشورة :

(أ) محافظ الأزهر :

(*) محفظة رقم ١٦ جـ١ ، محاضر جلسات المجلس الأعلى للأزهر لسنة ١٩٢٤ م
(*) محفظة رقم ٣٥ ،محاضر جلسات المجلس الأعلى للأزهر لسنة ١٩٤٢ م .
(*) محفظة رقم ٤٦ . القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية .

(ب) وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

*F.O. 407/209 , R. No. 171 , Sept. 19 , 1929 .
*F.O. 407/218 , R. No. 16 , Feb. 6 , 1935.
*F.O. 407/218 , R. No. 47 , April 16 , 1935.
*F.O. 407/221 , tel. No. 480 , Aug. 28 , 1937.
*F.O. 371/23305 , R . No. 455 , May 10 , 1938.
*F.O. 371/22004 , Desp. No. 598 , May 30 , 1938.
*F.O. 371/23305, Desp. No. -- , March 15 , 1939.
*F.O. 371/31568 , tel. No. 696 , Feb. 28 , 1942.
*F.O. 371/35532 , R. No. 18 , April 10 , 1943.
*F.O. 371 / 41327 , Tel No. 390 , March 2 , 1944.

(٢) وثائق منشورة :

(*) الأوامر الملكية : أوامر عامى ١٩٣٠ م ، ١٩٣٦ م .
(*) محاضر مجلس شورى القوانين : محاضر انعقاد ١٩١٠ م ، ١٩١١ م .
(*) محاضر مجلس الشيوخ : محاضر انعقاد عام ١٩٤٥ م .
(*) محاضر مجلس النواب : محاضر انعقاد أعوام ١٩٢٦ م ، ١٩٢٧ م ، ١٩٤٥ م .
(*) وزارة الأوقاف : الأزهر تاريخه وتطوره ، مطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٤ م .

ثانيا : المذكرات الشخصية :

(*) فخر الدين الظواهرى : السياسة والأزهر (من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى) ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ١٩٤٥ م .

(*) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ م
(*) مذكرات حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مطابع الأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ م .

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة :

(*) أحمد زكريا الشلق (دكتور) : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣ م دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ م .
(*) أحمد محمد عوف (دكتور) : الأزهر فى ألف عام ، سلسلة البحوث الإسلامية ، الكتاب الثانى ، القاهرة ١٩٨٢ م .
(*) أمين سامى(باشا): تقويم النيل وعصر محمد على ، جزءان ،القاهرة ١٩٢٨ م .
(*) جاك بيرك : مصر الإمبريالية والثورة ، ترجمة (يوسف شاهين) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م .
(*) رفعت السعيد (دكتور) : مصطفى النحاس ، دار القضايا ، بيروت ١٩٧٦ م .
(*) سامى أبو النور (دكتور) : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥ م .
(*) ---------- : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢ م ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٨ م .
(*) سعيد إسماعيل على (دكتور) : دور الأزهر فى السياسة المصرية ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد رقم ٤٣١ ، القاهرة ١٩٨٦ م .
(*) ضياء الدين الريس (دكتور) : الدستور والاستقلال " الثورة الوطنية ١٩٣٥ م " ، جزءان ، مطبوعات دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ م
(*) طارق البشرى (المستشار) : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ م .
(*) عاصم الدسوقى (دكتور) : مجتمع علماء الأزهر فى مصر ١٨٩٥ – ١٩٦١ م ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٩ م .
(*) عبد الرحمن الجبرتى (الشيخ) : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، أربعة أجزاء ، مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة د . ت .
(*) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف : (الجزء الأول ، طبعة رابعة ، القاهرة ١٩٨٧ م) ، (الجزء الثانى ، طبعة ثالثة ، القاهرة ١٩٨٨ م) .
(*) عبد العزيز الشناوى (دكتور) : الأزهر جامعاً وجامعة ، جزءان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٣ م .
(*) عبد العظيم رمضان (دكتور):تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦م ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ م .
(*) عبد المتعال الصعيدى (الشيخ) : تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ١٩٥١ م
(*) على الجندى : الإمام المراغى ، سلسلة أقرأ ، العدد رقم ١١٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٢ م .

(*) على عبد العظيم : مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن ، جزءان ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٧٩ م .
(*) ماجدة على صالح ربيع (دكتوره) : الدور السياسى للأزهر ١٩٥٢- ١٩٨١ م ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٩٢ م .
(*) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ م ، ترجمة (زهير الشليب) ، القاهرة د . ت .
(*) محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة (من أسرار الساسة والسياسيين) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ م .
(*) محمد عبد المنعم خفاجى (الشيخ) : الأزهر فى ألف عام ، ثلاثة أجزاء ، المطبعة المنيرية بالأزهر ، القاهرة ١٩٥٤ م .
(*) محمد كمال السيد محمد (المحامى) : الأزهر جامعاً وجامعة ، سلسلة البحوث الإسلامية ، الكتاب الرابع ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٦ م
(*) محمد على غريب : أزهريات ، سلسلة كتب قومية ، القاهرة د . ت .
(*) نعم الباز : الباقورى (ثائر تحت العمامة) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ م .
(*) يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ م ، الهيئة العامة للكتاب ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

رابعاً : الرسائل العلمية :

(*) سامية حسن سيد إبراهيم : الأزهر والسياسة المصرية ١٩١٩ - ١٩٣٩ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات بجامعة عين شمس . القاهرة ١٩٧٨ م .

خامساً : الدوريات :

(*) طارق البشرى (المستشار) : الأزهر بين القصر والحركة الوطنية ، الجزء الثانى ، مجلة الكاتب ، العدد ١٦٢ ، القاهرة ١٩٧٤ م

سادساً : الصحف :

(*) الأهرام : عامى ١٩٣٥ م ، ١٩٤٥ م .
(*) البلاغ : عام ١٩٣٤ م .
(*) الدستور : عام ١٩٣٥ م .
(*) السياسة : عام ١٩٣٤ م .
(*) المصرى : عام ١٩٣٨ م .